إضاءة دروب الأمل
نداء استجابة لدعم الأيتام في غزة

لأن رعاية الأيتام هي أساس إعادة بناء مستقبل المجتمع

إعداد :
مؤسسة التعاون

أيار/ مايو 2026

المحتوى

المقدمة 3

الملخص التنفيذي 4

الخلفية 5

المنهجية 6

1. أزمة الأيتام في غزة 7

1.1 المقدمة: السياق وحجم الأزمة 7

1.2 تعريف اليتيم 7

1.3. حجم الأزمة وأبعادها 10

1.4. السياق الإقليمي والعالمي 12

1.5 جهود الاستجابة الحالية 14

1.6 فهم السياق التشغيلي المميز لغزة 18

2. الأطر القائمة على الأدلة 19

2.1 الأطر والمعايير العالمية 19

2.2 الخبرة العالمية المقارنة 20

3. التزام وطني مشترك تجاه أيتام غزة 22

3.1 اللحظة الفاصلة 22

3.2 رؤية: كل طفل مرئي، محمي، مدعوم 22

3.3 فجوة التنسيق 23

3.4 إطار رعاية الأيتام 360°: نموذج مقترح 24

3.5 من الإطار إلى التنفيذ: ما الذي يتطلبه النجاح؟ 26

المراجع 27

المقدمة

يوثّق هذا التقرير أزمة الأيتام في غزة، حيث **فقد 58,554 طفلاً (ما يقارب 6% من إجمالي أطفال غزة) أحد والديهم أو كليهما منذ بدء الهجمات الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023** [1].

وراء كل رقم في هذا التقرير يقف طفل يتيم، وقصة صمود وأسرة امتدت مسؤولياتها إلى ما يفوق قدرتها، ومجتمع يرفض التخلي عن أفراده الأصغر سناً. وفي الوقت ذاته، يرصد هذا التقرير استجابة استثنائية، تمثلت في مبادرات لا تُحصى وأعمال تضامن قادها المجتمع الفلسطيني وشركاؤه الدوليون، لتؤكد أنه حتى في أحلك الظروف، يظل للرحمة نورها الذي يشق الظلام.

عملت مؤسسة التعاون في فلسطين ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لأكثر من أربعة عقود، وركزت على رعاية الأيتام في غزة منذ عام 2008 بشكل خاص، حيث واكبت الأزمات السابقة وقدّمت الدعم لجهود التعافي من خلال برامج موجهة. إلا أن الوضع الراهن يختلف بشكل جذري من حيث الحجم ومستوى الإلحاح.

يمثل هذا التقرير **نداءنا للتحرك: التزاماً وطنياً مشتركاً تجاه أيتام غزة.** علينا أن نحوّل التشتت إلى تنسيق، والإغاثة إلى تعافٍ، والبرامج إلى منظومات تتمحور حول الطفل. **وندعو إلى إطار شامل** يملكه الجميع **ويوحد كافة الفاعلين ضمن منظومة احتياجات الطفل.** إنها دعوة إلى العمل الجماعي موجهة إلى المانحين، وصنّاع السياسات، والمنظمات الإنسانية، والمؤسسات الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

نتوجّه بخالص الامتنان إلى الأخصائيين الاجتماعيين، ومقدمي الرعاية، والمتطوعين في غزة، حيث بالرغم ما يمرّون به من صدمات وخسائر شخصية، يواصلون بثبات خدمة الأيتام. كما نعرب عن شكرنا العميق لمؤسسات رعاية الأيتام التي شاركت وقتها وخبراتها رغم الضغوط التشغيلية الهائلة. ونخصّ بالشكر فريق مؤسسة التعاون في غزة، بقيادة مها محيسن، لإجراء هذا التقييم في ظروف غالباً ما كانت خطرة ومؤلمة على الصعيد الشخصي. كما نعرب عن تقديرنا الكبير لربى غضبان، التي تطوعت بسخاء بوقتها وخبرتها للمساعدة في إعداد هذا التقرير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة **"Visualizing Palestine"** لمنحها الكريم الإذن باستخدام الرسوم البيانية من حملتها المتميزة **"أسئلة من أطفال فلسطين في غزة" التي وثّقها مركز فلسطين للصدمة.**

نُهدي هذا التقرير إلى أيتام غزة، وإلى كل من يرفض أن يواجه المستقبل وحده.

طارق امطيرة
المدير العام
مؤسسة التعاون

[1] Palestinian Ministry of Health, منظومة صحتي الالكترونية (Sehatty Electronic System), accessed November 4, 2025.

الملخص التنفيذي

خلال ما يزيد عن عامين، فقد 58,554 طفلاً في غزة أحد والديهم أو كليهما، وهو ما يمثل 6% من إجمالي أطفال القطاع. هذا التركّز غير المسبوق لفقدان الوالدين، في ظل الكثافة السكانية العالية والعزلة شبه الكاملة، يفرض استجابة منسقة على نطاق الحجم غير مسبوق.

التحدي: حشد واسع دون تنسيق

أظهر المجتمع الفلسطيني استجابة استثنائية، حيث تنفّذ مؤسسات المجتمع المدني برامج واسعة تدعم عشرات الآلاف من الأطفال من خلال المساعدات المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. كما تسهم المؤسسات الدينية في توجيه موارد الزكاة، فيما تستوعب الأسر الممتدة الأطفال الأيتام رغم ما تعانيه من نزوح وفقدان وصدمات. ومع ذلك، تعمل هذه الجهود دون إطار تنسيقي واضح. فبينما تتحمل وزارة التنمية الاجتماعية المسؤولية القانونية، إلا أن قدرتها التشغيلية تراجعت بشكل كبير. ولا يوجد سجل موحّد يحدّد الأطفال الذين يتلقّون الدعم وأنواعه. وتعمل المنظمات بشكل منفصل دون تنسيق واضح، فلكل منها أنظمتها الخاصة، مما يؤدي إلى ازدواجية في الخدمات وظهور فجوات في تلبية الاحتياجات، واستمرار حالة التشتّت، صعوبة توسيع النماذج الشاملة والمتاحة، بالإضافة الى تعرّض الأطفال لخطر فقدان الدعم الأساسي مع انتهاء دورات التمويل.

تشير التجارب الدولية في رواندا وسيراليون وأوكرانيا إلى أن استدامة رعاية الأيتام تعتمد على قيادة حكومية تتولى دور التنسيق، وخدمات تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، وبيانات موحدة تمنع التكرار، مع توفير تمويل طويل الأمد.
بناءً على ذلك، يقترح التقرير اعتماد إطار **"رعاية الأيتام°360"** الذي تطوره مؤسسة "التعاون" لتنظيم الجهود عبر خمسة محاور أساسية:
(1) سجل موحد لضمان شمولية الرصد وعدم إغفال أي طفل؛ (2) تعزيز الرعاية القائمة على الأسرة؛ (3) خدمات متكاملة تشمل الدعم المالي والتعليمي والصحي والنفسي والاجتماعي؛ (4) تنسيق بين الجهات الفاعلة وفق أدوار واضحة؛ (5) تمويل مستدام يحل محل المشاريع قصيرة الأمد ومحدودة النطاق.

ما المطلوب

تستند رؤية التحول الاستراتيجي في قطاع الحماية الاجتماعية إلى ثلاثة مسارات استثمارية محورية، تتمثل في: تطوير بنية تحتية رقمية موحدة للسجلات، واستعادة قدرة وزارة التنمية الاجتماعية القيادية والتنسيقية، فضلا" عن توسيع تطبيق نموذج الرعاية الشاملة.

ويتوقف نجاح هذا التحول على تضافر جهود الأطراف الفاعلة عبر التزامات محددة؛ تبدأ بفرض السلطة الفلسطينية لقيادتها في مأسسة اليات التنسيق، وقيام الجهات المانحة بتقديم تمويل مستدام قائم على خطط متعددة السنوات، وصولاً إلى تعزيز دور المجتمع المدني في رفد المنظومة بالبيانات والمعلومات، بالإضافة الى قيام وكالات الأمم المتحدة بدور دعم وتمكين الملكية الوطنية الفلسطينية لهذه الجهود.

لقد أصبح الأطفال الذين فقدوا ذويهم في أكتوبر 2023 اليوم أكبر بعامين. ورغم الالتزام الواضح من مختلف الجهات المعنية، الا ان النهج الحالي لا يضمن منظومة حماية ممنهجة ومستدامة لهم. لذا، يتطلب التنسيق خطوات إجرائية عاجلة، تبدأ بقيام وزارة التنمية الاجتماعية بحشد الأطراف الفاعلة تحت مظلة واحدة، وتوجيه المانحين نحو تبني نموذج "صندوق التمويل المشترك" (Basket Funding)، بالتوازي مع التزام المؤسسات الشريكة بتجربة نماذج ريادية لدمج الأنظمة والخدمات.

الأدلة متوفرة. الإطار مقترح. والوقت للتحرك هو الآن.

الخلفية

في أعقاب ما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة من أن ما بدأ في أكتوبر 2023 يرقى إلى إبادة جماعية، حيث أظهرت السجلات حتى نوفمبر 2025 إلى أن 58,554 طفلاً في غزة فقدوا أحد والديهم أو كليهما، أي ما يمثل نحو 6% من إجمالي الأطفال في قطاع غزة[2] . ورغم من استجابة العديد من خلال مبادرات انسانية لتقديم الدعم، لا تزال هذه الجهود تتسم بالتشتّت، مع محدودية في التنسيق، وتباين أنظمة البيانات، ووجود فجوات كبيرة في الخدمات. ويقدم هذا التقرير تحليلاً قائماً على الأدلة لأزمة رعاية الأيتام في غزة، ويوصي بإطار تنسيقي للاستجابة المنهجية. ويهدف التقرير إلى:

- **توثيق حجم الأزمة وطبيعتها.**
- **رسم خريطة لأنظمة الرعاية القائمة، وهياكلها، وتحديات التنسيق المرتبطة بها؛**
- **استعراض أفضل الممارسات الدولية في مجالي حماية الطفل والحماية الاجتماعية.**
- **تقديم توصيات لإطار شامل قائم على الأدلة المستمدة من الممارسات العالمية.**

ويستهدف هذا التحليل **صنّاع القرار في السلطة الفلسطينية**، ووكالات الأمم المتحدة، والمانحين، ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى كافة الأطراف الفاعلة والمعنية بالاستجابة الإنسانية وخطط إعادة الإعمار في قطاع غزة.

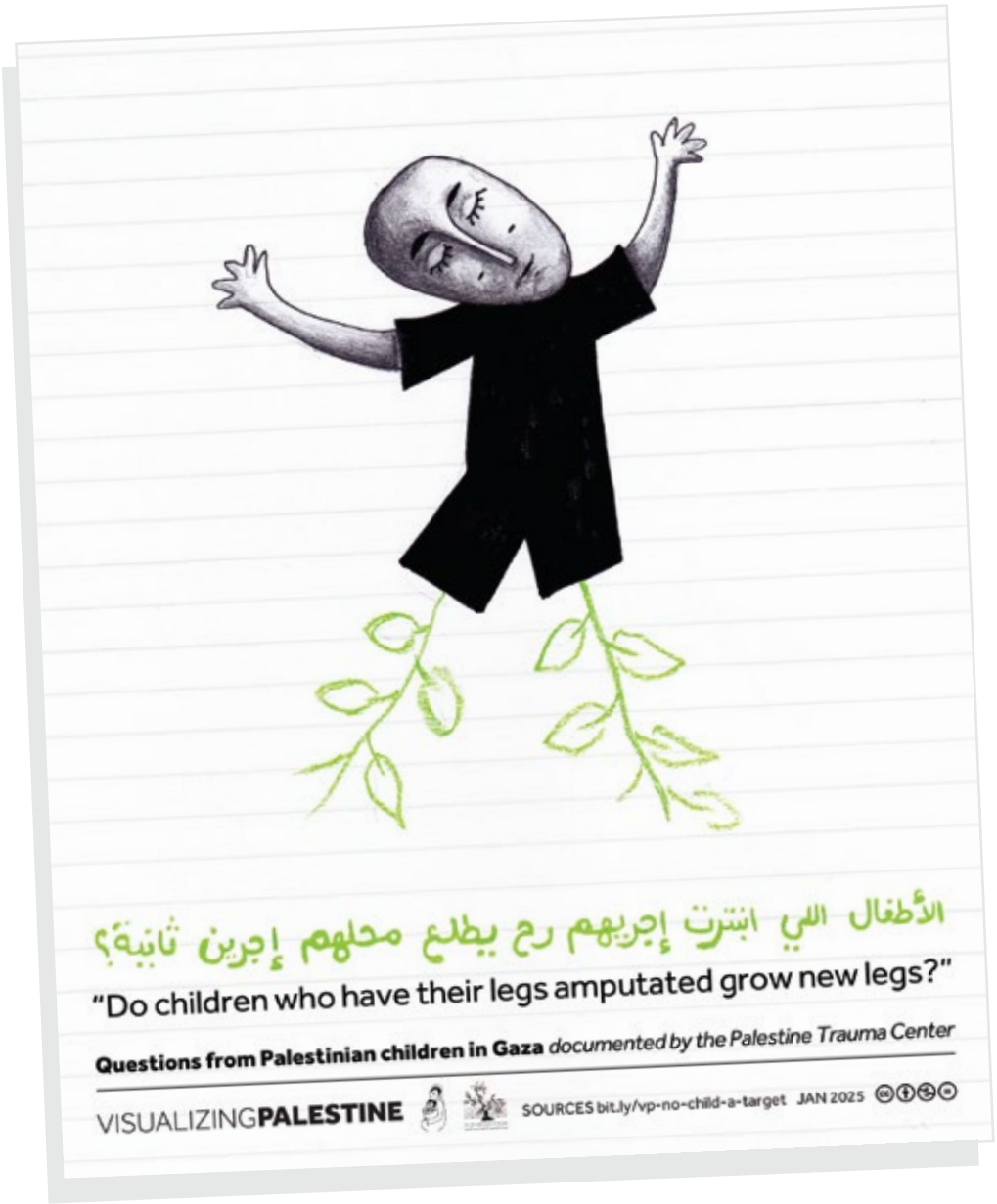

[2] UN Independent Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, September 16, 2025.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى مصادر بيانات متعددة جُمعت خلال الفترة بين يونيو 2024 وأغسطس 2025، وتشمل:

البيانات الأولية:

- **بعثة تقييم ميداني أجرتها مؤسسة التعاون داخل غزة.**
- **مقابلات مع أطراف رئيسية شملت وكالات الأمم المتحدة، والوزارات الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، وقادة المجتمع المحلي.**
- **المشاركة في اجتماعات مجموعة الحماية وفريق عمل حماية الطفل.**

البيانات الثانوية:

- **مراجعة التقارير الإنسانية، وبيانات السكان، ووثائق برامج رعاية الأيتام.**
- **تحليل الخبرة البرامجية لمؤسسة التعاون (برامج وجد، مستقبلي، ونور).**
- **دراسات حالة دولية لأنظمة حماية الطفل في سياقات النزاع.**

نطاق الدراسة وحدودها:

يركز هذا التقرير تحديداً على الأيتام، أي الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما بسبب الوفاة، دون التطرق إلى الفئة الأوسع من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، ذلك لضمان دقة التحليل لهذه الفئة المتضررة بشكل مباشر.

وقد أُجريت عملية التقييم في ظل قيود ميدانية بالغة التعقيد، شملت استمرار العمليات العسكرية، وصعوبة الوصول إلى العديد من المناطق، بالإضافة إلى النزوح المتواصل التي تعيق استقرار عمليات التوثيق.

يشير التقرير بوجود تباين في تقديرات أعداد الأيتام بين المصادر المختلفة، نتيجة لاختلاف التعريفات المعتمدة ومنهجيات جمع البيانات؛ لذا تُعد النتائج المعروضة **"لقطة زمنية" (Snapshot)** تعكس الواقع في لحظة محددة، وهي مخصصة لدعم عمليات التخطيط الفوري والاستراتيجي طويل الأمد.

1. أزمة الأيتام في غزة

1.1 المقدمة: السياق وحجم الأزمة

في أعقاب ما خلصت إليه لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة من أن ما بدأ في أكتوبر 2023 يرقى إلى إبادة جماعية، فقد 58,554 طفلاً في غزة أحد والديهم أو كليهما، أي ما يمثل 6% من إجمالي الأطفال في القطاع، أي ما يقارب طفلاً يتيماً واحداً من كل 17 طفلاً. ويعكس هذا الرقم الإحصائية المسجلة حتى 4 نوفمبر 2025، إلا أن الوفيات الناجمة عن الجوع والعنف ما تزال مستمرة، مما يزيد من احتمالية ارتفاع عدد الأيتام.

وتتفاقم أزمة الأيتام هذه في ظل انهيار إنساني أوسع نطاقاً؛ إذ نزح أكثر من 90% من سكان غزة، وتضرر أو دُمّر ما يزيد على 80% من المنازل، وأصبح جميع الأطفال تقريباً يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة[3] . كما فقدت وزارة التنمية الاجتماعية جزءاً كبيراً من قدرتها التشغيلية نتيجة تدمير المرافق، وفقدان البيانات، ونزوح الكوادر، مما قيّد بشدة قدرتها على تسجيل الأيتام وتقديم الدعم لهم[4].

انهيار منظومة حماية الطفل: أدت هذه الأزمة إلى تصدع الركزيتين الأساسيتين لمنظومة حماية الطفل.

فعلى المستوى المؤسسي: تعرضت الأنظمة الرسمية المكلفة بحماية الأطفال، بما في ذلك السجلات الحكومية، والخدمات الاجتماعية، والمدارس، والمرافق الصحية، والآليات القانونية، للتدمير أو أصبحت غير قادرة على أداء وظائفها.
بالتوازي مع ذلك، تعاني بنية الرعاية التقليدية في المجتمع الفلسطيني — والمتمثلة في العائلات الممتدة، وشبكات القرابة، وأنظمة الدعم المجتمعي — من ضغوط هائلة تفوق قدرتها على الاحتمال. فالعائلات التي كانت تستوعب الأيتام تاريخياً باتت اليوم مهجرة، ومثقلة بالصدمات النفسية، وتكافح لتأمين لقمة العيش لأبنائها، مما يحد من قدرتها على توفير الرعاية لأقاربها من الأيتام.

إن هذا "الانهيار المزدوج" يهدد بإلقاء الأطفال الأيتام في **فراغ تنظيمي واجتماعي خطير**، حيث لم تعد المؤسسات الرسمية قادرة على العمل، ولم تعد شبكات العائلة قادرة على الإسناد. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإطار تنسيقي عاجل يعمل على إعادة بناء وتوحيد هذين المسارين حول احتياجات الطفل.

1.2 تعريف اليتيم

1.2.1 الإطار القانوني الفلسطيني

يقدم القانون الفلسطيني عدة تعريفات لليُتم، يخدم كل منها أغراضاً إدارية أو دينية مختلفة:

- **القانون المدني الفلسطيني (2004):** يعرّف اليتيم بأنه "الوارث القاصر الذي لا يوجد له ممثل قانوني، من بين من هم دون سن الثامنة عشرة ممن هم فاقدو الأهلية أو مفقودون أو غائبون أو تحت الوصاية[5]."
- **وزارة التنمية الاجتماعية:** عرّفت تقليدياً اليتيم بأنه الطفل حتى سن 18 عاماً الذي فقد والده، مع إمكانية تمديد الخدمات لما بعد سن 18 في حالات استمرار التعليم أو المرض أو الإعاقة[6].

[3] UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Gaza Humanitarian Snapshot," 2025.
[4] Ministry of Social Development, Gaza, internal operational reports, 2025.
[5] Palestinian Civil Law, Law No. 4 of 2004.
[6] Ministry of Social Development, Gaza, "Policy Guidance on Orphan Definition During Emergency," internal memorandum, 2025.

- **وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:** تعرّف اليتيم من منظور ديني بأنه كل ذكر أو أنثى فقد والده قبل بلوغ سن الرشد (0–18 عاماً)، بما يتماشى مع أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالكفالة والميراث[7].

- ورغم أن **قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 (المعدل عام 2012)** لا يتضمن تعريفاً صريحاً لليتيم، فإن المادة (7) تُلزم الدولة بـ"حماية ورعاية ومساعدة الأطفال في جميع الظروف"، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة[8].

1.2.2 المعايير الدولية

على الصعيد العالمي، لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "اليتيم". وتعتمد المنظمات الدولية تعريفات تشغيلية تستخدم لغايات جمع البيانات وتصميم البرامج.

جدول 1.1: التعريفات الدولية لليُتم

الإطار	التعريف	الفئة العمرية	السمات الرئيسية
اليونيسف / منظمة الصحة العالمية (UNICEF/WHO)	الطفل الذي فقد أحد والديه أو كليهما (يتيم أحد الوالدين: فقد أحدهما؛ يتيم الأبوين: فقد كليهما)	دون 18 عاماً	المرجع العالمي القياسي لجمع البيانات وتصميم البرامج.
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)	أي طفل "محروم مؤقتاً أو دائماً من بيئته الأسرية" (المادة 20)	دون 18 عاماً	يوسّع المفهوم من فقدان الوالدين إلى الحرمان من الرعاية.
مبادئ الأمم المتّحدة التوجيهيّة للرعاية البديلة (2009)	الأطفال الذين يفتقرون إلى رعاية الوالدين بسبب الوفاة، أو الفقدان، أو النزوح، أو المرض، أو الفقر	دون 18 عاماً	تُدخل مفهوم "الأيتام الاجتماعيين" وتُعطي أولوية للرعاية الأسرية بدلاً من الإيواء المؤسسي.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر / المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (الاستجابة الطارئة)	الأطفال الذين فقدوا والديهم أو انفصلوا عنهما بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث	دون 18 عاماً	يركّز على تتبّع الأسر ولمّ الشمل في حالات الطوارئ الإنسانية.

المصادر: اليونيسف (2025)؛ اتفاقية حقوق الطفل (1989)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة (2009)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2013)؛ دليل الطوارئ للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين[9].

[7] Ministry of Awqaf and Religious Affairs, Gaza, "Religious Guidelines on Orphan Care and Kafala," 2024.

[8] Palestinian Child Law No. 7 of 2004 (amended 2012), Article 7.

[9] UNICEF, "Orphans and Vulnerable Children: Definition and Measurement," 2025; UN Convention on the Rights of the Child, 1989, Article 20; UN General Assembly, "Guidelines for the Alternative Care of Children," A/RES/64/142, 2009; ICRC, "Children in Armed Conflict: Protection Principles," 2013; UNHCR, "Emergency Handbook: Unaccompanied and Separated Children."

تعكس هذه الأطر تطوراً مهماً في كيفية فهم مفهوم اليُتم. فبينما ركزت التعريفات التقليدية بشكل ضيق على وفاة الوالدين، باتت مقاربات حماية الطفل المعاصرة تعترف بطيف أوسع من أشكال الهشاشة:

اليُتم المرتبط بالنزاعات: وهم الأطفال الذين فقدوا والديهم نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة، بما في ذلك الوفاة، أو الفقدان، أو الاعتقال، أو الانفصال الدائم بسبب الأعمال العدائية[10]. وغالباً ما تتركّز هذه الحالات زمانياً وجغرافياً، وترتبط بأحداث نزاع محددة كما هو الحال في غزة.

اليُتم المرتبط بالفقر أو "اليُتم الاجتماعي": وهم الأطفال الذين لديهم والدين على قيد الحياة، لكنهم محرومون من الرعاية الأسرية الفعلية بسبب الفقر، أو المرض، أو النزوح، أو التخلي. وغالباً ما يُدرج هؤلاء الأطفال ضمن سجلات الأيتام الإدارية أو التابعة لمؤسسات دينية، لا سيما في حالات الأزمات[11]. وعادة ما يتراكم هذا النوع من اليُتم تدريجياً على مدى فترات طويلة، ويتطلب استجابات برامجية مختلفة تركز على الحفاظ على الأسرة وتعزيز قدرتها الاقتصادية.

1.2.3 سياق غزة: تعريفات ناشئة وتعقيدات قانونية

اليُتم المرتبط بالنزاع (التصنيف الرسمي): في غزة (2023–2025)، يكاد يكون اليُتم بأكمله مرتبطاً بالنزاع، إذ يُعزى مباشرة إلى الوفيات الناجمة عن النزاع والعمليات العسكرية. ويختلف ذلك عن سياقات مثل اليمن أو سوريا، حيث تجمع السجلات الإدارية بين الحالات المرتبطة بالحرب وحالات "اليُتم الاجتماعي" المرتبطة بالفقر والمتراكمة عبر سنوات. أما في غزة، فالعلاقة السببية واضحة، حيث تم تسجيل 58,554 **طفلاً يتيمًا** خلال فترة عامين بين 7 أكتوبر 2023 و5 نوفمبر 2025.

مصطلحات إنسانية مستحدثة (غير قانونية):

طفل جريح بلا عائلة "WCNSF": صاغ العاملون في المجال الطبي هذا الاختصار في نوفمبر 2023، للإشارة إلى الأطفال الذين يصلون إلى المستشفيات مصابين دون وجود أي مقدم رعاية على قيد الحياة[12]. وهو مصطلح وصفي طبي/إنساني لا يحمل صفة قانونية ولا يترتب عليه اجراءات قانونية. فهو يحدد حالة طارئة تتعلق بالحماية، لكنه لا يُفعّل إجراءات قانونية محددة أو يقر بحقوق وصاية.

تصنيفات إدارية ذات آثار قانونية:

"الناجي الوحيد" (مصطلح إداري فلسطيني): تستخدم المؤسسات الفلسطينية ووزارة التنمية الاجتماعية مصطلح "الناجي الوحيد" للإشارة إلى الأطفال الذين فقدوا عائلاتهم المباشرة والممتدة بالكامل، ومسحت قيودهم من السجل المدني[13]. وتشير تقارير اليونيسف إلى أن ما لا يقل عن 17,000 طفل غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم[14].
وعلى خلاف مصطلح "طفل جريح بلا عائلة"، فإن تصنيف "الناجي الوحيد" يحمل آثاراً قانونية مباشرة، ويتطلب توثيقاً رسمياً وإجراءات معقدة لإثبات الولاية والوصاية.

أزمة الهوية القانونية: أدى التدمير المنهجي للمباني الحكومية ومكاتب السجل المدني إلى حرمان آلاف الأطفال من إثبات قانوني لهويتهم أو لعلاقاتهم الأسرية، مما يعيق:

- **حصولهم على الخدمات التي تتطلب إبراز هوية.**
- **تثبيت حقوقهم في الميراث.**
- **التسجيل القانوني للوصاية أو الرعاية البديلة.**
- **اتخاذ تدابير وقائية تحول دون انعدام الجنسية.**

وتتطلب إعادة بناء الهوية القانونية للأطفال، لا سيما "الناجين الوحيدين"، تنسيقًا وثيقًا بين السلطات الفلسطينية، والجهات الإنسانية، والآليات القانونية الدولية، وهو تحدٍ يتفاقم في ظل استمرار العنف والانهيار الإداري.

---

[10] UNICEF, "Children in Armed Conflict," 2025; ICRC, "Children in Armed Conflict: Protection Principles," 2013.
[11] UNICEF, "Social Orphans and Child Protection Systems," 2017; World Bank, "Children Without Parental Care in Protracted Crises," 2018.
[12] Loveluck and Taha, "Wounded Child, No Surviving Family," The Washington Post, February 29, 2024.
[13] Abu Haniyeh, "مبادرات دعم الأيتام" [Orphan Support Initiatives], Institute for Palestine Studies, October 2025.
[14] UNICEF, "Stories of Loss and Grief," October 2025.

1.3 حجم الأزمة وأبعادها

1.3.1 التقديرات الحالية

وفقاً لنظام "صحتي" الإلكتروني التابع لوزارة الصحة الفلسطينية، بلغ عدد الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما في غزة حتى 7 أكتوبر 2025 نحو **58,554 طفلاً** منذ بدء الإبادة الجماعية في أكتوبر 2023. ويمثل هذا الرقم الرسمي الأكثر شمولاً لتوثيق الأيتام، حيث يتم تتبعه من خلال نظام الرعاية الصحية والسجل المدني في غزة، وذلك رغم التحديات التشغيلية الاستثنائية التي تواجه المؤسسات العاملة.

الجدول 1.2: إحصاءات الأيتام – وزارة الصحة في غزة (نظام صحتي)

الفئة	العدد	الوصف
إجمالي الأيتام	**58,554**	**جميع الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما**
فاقدي أحد الوالدين	55,861	الأطفال الذين فقدوا الأب أو الأم
فاقدي كلا الوالدين	2,693	الأطفال الذين فقدوا كلا الوالدين
فاقدي الأب فقط	49,758	الأيتام من جهة الأب
فاقدي الأم فقط	6,103	الأيتام من جهة الأم
الأسر التي تضم أيتاماً	20,966	إجمالي عدد الأسر التي فقدت أحد الوالدين أو كليهما
الأرامل	22,057	النساء اللواتي فقدن أزواجهن

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، نظام "صحتي" الإلكتروني (نوفمبر 2025).

ملاحظات رئيسية:

- **الحجم:** يمثّل عدد الأيتام البالغ 58,554 **طفلاً نحو 6% من إجمالي الأطفال في قطاع غزة**، أي ما يعادل تقريباً طفلاً واحداً من كل 17 طفلاً.
- **الفجوة بين الجنسين:** يعكس العدد المرتفع بشكل ملحوظ للأيتام من جهة الأب (49,758) مقارنة بالأيتام من جهة الأم (6,103) ارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور، وهو ما يتسق مع أنماط الاستهداف الموثقة خلال النزاع.
- **الأيتام مزدوجو الفقد:** رغم أن 2,693 طفلاً فقدوا كلا الوالدين، فمن المرجّح أن يكون هذا الرقم أقل من الحجم الفعلي لحالات "الناجي الوحيد"، حيث قُتلت العائلات الممتدة بأكملها، إذ أن تدمير السجل المدني يجعل تتبّع العلاقات الأسرية بشكل شامل أمراً في غاية الصعوبة.

- **تأثير الأزمة على مستوى الأسرة:** يشير عدد 20,966 أسرة إلى الأسر التي تضم طفلًا يتيمًا واحدًا على الأقل. وبوجود 58,554 طفلاً موزعين على 20,966 أسرة، فإن المتوسط يبلغ نحو 2.8 طفل يتيم في كل أسرة متأثرة، ما يعني أن الأشقاء غالبا ما يواجهون اليتم معاً. وتُعد هذه البيانات على مستوى الأسرة بالغة الأهمية لتخطيط تقديم الخدمات وتخصيص الموارد، إذ ينبغي أن تستهدف برامج الدعم الأسر كوحدات متكاملة وليس الأطفال بشكل فردي. كما يعكس العدد المرتفع للأسر المتأثرة مدى تغلغل أزمة اليُتم في النسيج الاجتماعي في غزة، حيث تقوم نحو أسرة واحدة من كل 10 إلى 15 أسرة برعاية أطفال أيتام.

- **الأرامل:** يتوافق عدد الأرامل المسجلات (22,057) مع عدد الأيتام من جهة الأب (49,758)، بمتوسط يقارب 2.2 طفل لكل أرملة. وتواجه هؤلاء الأمهات الأرامل عبئاً مزدوجاً يتمثل في رعاية أطفال أيتام، إلى جانب مواجهة مرارة الفقد والنزوح، وانهيار مصادر الدخل والدعم الاقتصادي. ولهذا الرقم دلالات حرجة على استقرار الأسر الاقتصادي وعلى قدرة الأمهات الناجيات على إعالة أطفالهن في ظل الأزمة الإنسانية المستمرة.

المنهجية:
على خلاف النزاعات الممتدة التي تجمع فيها سجلات الأيتام بين الحالات المرتبطة بالنزاعات وتلك المرتبطة بالفقر التي تراكمت على مدى سنوات، فإن بيانات غزة (2023–2025) تُعزى بشكل شبه كامل إلى الوفيات المباشرة الناجمة عن النزاع والتدمير المنهجي للأسر. ويمنح هذا الوضوح في العلاقة السببية، حيث تم تسجيل 58,554 طفلًا يتيماً خلال ما يزيد قليلًا عن عامين من العنف المكثّف، أهمية خاصة لبيانات غزة في التحليل الإنساني.

1.3.2 منهجيات القياس

وزارة الصحة (نظام "صحتي" الإلكتروني): تتابع وزارة الصحة الفلسطينية إحصاءات الأيتام من خلال نظام "صحتي" الإلكتروني، وهو نظام المعلومات الصحية الرئيسي في غزة. ويجمع النظام البيانات من المستشفيات والمرافق الصحية والسجلات المدنية لتوثيق الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما. وتعد إحصاءات أكتوبر 2025 الأكثر شمولاً حتى الآن، حيث توثق 58,554 طفلاً يتيماً مع تصنيفات تفصيلية حسب نوع الفقد (الأب فقط، الأم فقط، أو كلا الوالدين). ويتيح تكامل نظام "صحتي" مع السجلات المدنية تتبع حالات اليُتم بشكل شبه فوري عند تسجيل الوفيات رسمياً، إلا أن تدمير مكاتب السجل المدني وفقدان الوثائق أدى إلى فجوات كبيرة في البيانات، لا سيما للأطفال الذين قُتلت أسرهم بالكامل.

وزارة التنمية الاجتماعية: تحتفظ وزارة التنمية الاجتماعية بسجلات تشغيلية يتم تحديثها عبر الأخصائيين الاجتماعيين على مستوى المديريات، ولجان الزكاة، ومنظمات المجتمع المحلي. وتقليدياً، عرّفت الوزارة اليتيم بأنه الطفل الذي فقد والده، انسجاماً مع أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالميراث والتكافل. إلا أن هذا التعريف تم توسيعه بمرونة خلال الأزمة الحالية ليشمل فقدان الأم أيضاً، نظراً للحجم الاستثنائي لتدمير الأسر، واعترافاً بأن العديد من الآباء الناجين أصبحوا غير قادرين على تقديم الرعاية بسبب الإصابة أو الاعتقال أو النزوح. وتخدم سجلات الوزارة أغراضاً تشغيلية، إذ تستخدم لتحديد الأسر المستحقة للدعم النقدي وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات الاجتماعية، أكثر من كونها مصدراً لإحصاءات ديموغرافية بحتة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: يقيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اليُتم من خلال المؤشر رقم 2546025 ("عدد الأيتام")، والذي يُعرَّف بأنه عدد الأطفال دون سن 18 الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما. ويتم تجميع البيانات من مصادر متعددة تشمل سجلات وزارة التنمية الاجتماعية التشغيلية، وإحصاءات وزارة الصحة الحيوية، والسجلات المدنية، والمسوح الأسرية، ثم يتم التحقق منها بمقارنتها بتقديرات السكان[15]. وتشكل بيانات الجهاز المرجعية الإحصائية الرسمية للتخطيط الوطني والتقارير الدولية.

[15] Palestinian Central Bureau of Statistics, "Statistical Methodology for Child Welfare Indicators," 2022.

ملاحظة حول "الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم"

تعتمد المنظمات الإنسانية الدولية، ولا سيما اليونيسف ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، إطاراً أوسع يتمثل في "الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم"، بدلاً من التركيز حصراً على الأيتام. ويشمل هذا المفهوم الأطفال الذين فقدوا الرعاية الوالدية بشكل مؤقت أو دائم، بما في ذلك الأيتام، وكذلك الأطفال المنفصلين عن ذويهم بسبب النزوح، أو الاعتقال، أو الاستشفاء، أو غيرها من الظروف. وتشير تقديرات اليونيسف عدد هؤلاء الأطفال بأكثر من 17,000 طفل، وهو ما يمثّل حجم الحالات التي تتطلب تدخلًا فورياً في مجال الحماية منذ عام 2024، ومن المرجّح أن يكون هذا العدد قد ازداد منذ ذلك الحين.

ورغم أهمية بيانات "الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم" لأغراض الحماية الإنسانية، يركز هذا التقرير تحديداً على إحصاءات الأيتام (الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين أو كليهما بشكل دائم بسبب الوفاة) للأسباب التالية:

- **يتطلب اليُتم حلولًا طويلة الأمد تتجاوز الاستجابة الطارئة ولمّ شمل الأسر.**
- **ترتبط قضايا الهوية القانونية والميراث والوصاية بشكل خاص بالأيتام.**
- **تستوجب أنظمة الحماية الاجتماعية المستدامة التمييز بين الانفصال المؤقت والفقدان الدائم للوالدين.**
- **تستند الأطر الإدارية والدينية الفلسطينية إلى مفهوم رعاية الأيتام، وليس لفئة "الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم" الأوسع.**

ويُعد هذا التمييز أساسيًا على مستوى البرمجة؛ إذ يحتاج الأطفال المنفصلون عن ذويهم إلى خدمات لمّ الشمل الأسري، بينما يحتاج الأيتام إلى ترتيبات رعاية بديلة دائمة، ووصاية قانونية، ودعم نفسي واجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

1.4 السياق الإقليمي والعالمي

1.4.1 المقارنات الإقليمية

رغم أن النزاعات في منطقة الشرق الأوسط قد أدّت إلى أعداد كبيرة من الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما، فإن أزمة غزة تتميّز من حيث سرعتها وكثافتها. وكما يبيّن الجدول 1.4، فإن مستويات اليُتم في سوريا، التي تُقدّر بنحو مليون طفل على مدى أكثر من عقد من النزاع، تعكس خسائر تراكمية عبر مساحة جغرافية واسعة. أ كما تتأثر الأرقام في اليمن بنزاع ممتد، والفقر، وتفكك الأسر المتراكم على مدى تسع سنوات. في المقابل، بلغت غزة ما يُقدّر بنحو 58,500 طفل يتيم في أقل من عامين، ضمن واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية وأشدها تقييداً في العالم. ويجعل ذلك معدل اليُتم بين الأطفال في غزة من بين الأسرع تصاعداً والأكثر تركّزاً في النزاعات المعاصرة على مستوى العالم.

الجدول 1.4: مقارنة إقليمية لأزمات اليُتم

السياق	عدد الأيتام	نوع اليُتم	مدة النزاع	النسبة التقريبية	المساحة (كم²)
سوريا	~1,000,000[16]	مرتبط بالنزاع	13 سنة (2024-2011)	~ 1 من كل 10	185,000
اليمن	1.1-1.2 مليون[17]	مختلط (نزاع + فقر)	9 سنوات (2024-2015)	~ 1 من كل 10	527,000
غزة	~58,500	كاد يكون بالكامل مرتبطًا بالنزاع	أقل من سنتين (2025-2023)	~ 1 من كل 17	365

[16] UNICEF (2017). UNICEF Syria Crisis Updates, 2016–2017 orphanhood assessments.

[17] UNICEF (2024). Yemen Humanitarian Situation Report. World Bank (2024). Yemen Poverty and Household Fragmentation Data.

بلغت النسبة في سوريا يتيم واحد من كل عشرة أطفال بعد أكثر من عقد من الحرب. أما في اليمن، فتشمل الأرقام وفيات مرتبطة بالنزاع والتفكك الأسري المرتبط بالفقر، والتي تراكمت على مدى تسع سنوات. وفي المقابل، وصلت غزة إلى نسبتها الحالية، طفل واحد يتيم من كل 17 طفلاً، خلال ما يزيد قليلاً عن عام واحد فقط، ضمن واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية وخضوعاً للحصار في التاريخ الحديث.

1.4.2 السياق العالمي: محدودية البيانات والرؤى المقارنة

تُعد الإحصاءات الشاملة حول الأيتام في النزاعات الكبرى خلال القرن الحادي والعشرين نادرة بشكل ملحوظ، ما يكشف عن فجوة حرجة في جمع البيانات الإنسانية. فمعظم مناطق النزاع توثق نزوح الأطفال والضحايا والاحتياجات الإنسانية، لكنها نادراً ما توفر إحصاءات منهجية للأيتام مماثلة لبيانات غزة. ومع ذلك، تبرز الأدلة المتاحة من نزاعات أخرى حجم أزمات حماية الطفل على المستوى العالمي:

- **أوكرانيا (2022–2024):** أدى الغزو الروسي واسع النطاق إلى تَيتُّم ما يقارب 1,800 طفل أوكراني، مع نزوح أكثر من نصف عدد أطفال أوكرانيا البالغ 7.5 مليون طفل خلال الشهر الأول من الحرب[18]. إلا أن عدد الأطفال في أوكرانيا يتجاوز 7 ملايين طفل موزعين على مساحة 603,000 كم²، ما يعني تركّزاً جغرافياً أقل بكثير مقارنة بغزة.

- **السودان (2023–2025):** يواجه السودان أكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم، حيث نزح نحو 4 ملايين طفل ويواجه 24 مليوناً مخاطر إنسانية جسيمة[19]. إلا أن مساحة السودان تصل إلى 1.86 مليون كم²، أي ما يعادل خمسة آلاف ضعف مساحة غزة. وفي جنوب السودان، يُقدَّر أن نحو 60% من مليون طفل نازح هم من الأيتام، غير أن هذه الأرقام تعكس نزوحاً ممتداً منذ عام 2011 وليس إبادة أسرية سريعة ومركزة[20].

- **أفغانستان (2021–2024):** يوجد نحو 1.6 مليون طفل يتيم في أفغانستان، تراكم العدد عبر أربعة عقود من النزاع ضمن مساحة 652,000 كم[21]. وبعد سيطرة طالبان، تراجع عمل دور الأيتام بشكل حاد، مما ترك آلاف الأطفال دون مأوى. ورغم ارتفاع الأعداد الإجمالية، فإنها تعكس تراكمات طويلة الأمد في سياق جغرافي واسع.

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تضم نحو 800,000 طفل يتيم نتيجة عقود من النزاع عبر مساحة 2.34 مليون كم²، أي ما يعادل 6,400 ضعف مساحة قطاع غزة[22].

ما الذي تكشفه البيانات

تتميز أزمة غزة في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **وضوح القياس:** تُعد البيانات الموثّقة والمفصّلة حول الأيتام في غزة، والصادرة عن مؤسسات الصحة الفلسطينية الرسمية، نادرة للغاية في سياقات النزاعات النشطة.
2. **تركيز غير مسبوق:** لم يوثق أي نزاع آخر في القرن الحادي والعشرين نسبة مماثلة (طفل يتيم من كل 17 طفلاً) ضمن مساحة جغرافية بهذه الكثافة السكانية.
3. **كثافة وعزلة غير مسبوقتين:** رغم أن سوريا واليمن وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية سجلت أعداداً مطلقة أكبر، فإن الجمع بين الكثافة السكانية العالية والعزلة الكاملة (الحصار الذي يمنع تشتت الأسر) يجعل أزمة اليُتم في غزة حالة فريدة على مستوى القرن الحادي والعشرين.

---

[18] UNICEF Ukraine, "Children Under Attack," 2024.
[19] UNICEF Sudan, "Sudan's Children Face Catastrophic Crisis," 2025.
[20] UNICEF South Sudan, "Humanitarian Situation Report," 2024.
[21] UNICEF Afghanistan, "Children in Afghanistan," 2024.
[22] UNICEF Democratic Republic of Congo, "Humanitarian Action for Children," 2024.

1.5 جهود الاستجابة الحالية

1.5.1 التحدي الأساسي

حتى أكتوبر 2025، تم تسجيل تَيَتُّم 58,554 طفلاً في غزة. وقد شهدت الاستجابة جهات حكومية، ومؤسسات مجتمع مدني، ومؤسسات دينية، وشركاء دوليين، إلا أن هذه الجهود تفتقر إلى تنسيق موحد، وتبادل شامل للبيانات، وخريطة منهجية للتغطية. ورغم حجم هذه الجهود، تبقى أسئلة جوهرية دون إجابة:

- **كم من بين 58,554 طفلاً يتلقون دعماً مستداماً حالياً؟**
- **كم منهم يحصل على دعم من أكثر من جهة في الوقت ذاته؟**
- **كم منهم لا يتلقى أي دعم رسمي على الإطلاق؟**
- **ما أنواع الدعم المقدمة للأطفال، وما الفجوات الحرجة المتبقية؟**

إن غياب سجل موحد يحول دون الإجابة الدقيقة عن هذه الأسئلة، مما يبرز بوضوح الحاجة إلى أنظمة تنسيق متكاملة.

2.5.1 الجهات الرئيسية المستجيبة

الجهة الحكومية: وزارة التنمية الاجتماعية

تُعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تسجيل الأيتام وحمايتهم ورعايتهم في فلسطين. وقبل أكتوبر 2023، كانت الوزارة تحتفظ بسجلات على مستوى المديريات، مع التنسيق مع لجان الزكاة، وتقديم مساعدات نقدية للأسر المسجلة التي تضم أيتاماً.

إلا أن الحرب قيدت قدرات الوزارة بشكل كبير. فقد تضررت أو دُمرت المباني والمراكز الاجتماعية، وفُقدت أنظمة السجل المدني والبيانات، كما تعرّض الكادر للنزوح أو الإصابة أو القتل. كما تتعرض عملية التنسيق مع الوزارات الأخرى والجهات الإنسانية لانقطاعات متكررة نتيجة انقطاع الاتصالات وقيود الحركة. ورغم هذه التحديات، تواصل الوزارة عملها من خلال الشبكات المحلية التي لا تزال قائمة.

ويُظهر تقدير الوزارة في يوليو 2025 بنحو 50,000 يتيم، قبل صدور الإحصاء الأشمل لنظام "صحتي" في أكتوبر (58,554)، التزامها بالحفاظ على دقة السجلات رغم الانهيار المؤسسي الوشيك. وسيكون تعافي الوزارة المؤسسي، واستعادة البيانات الرقمية، وتعزيز قدرتها التنسيقية، عناصر حاسمة لأي نظام وطني مستدام لرعاية الأيتام.

البرامج الرئيسية للمجتمع المدني والمؤسسات الدينية

تشير الأبحاث الميدانية والتقارير المؤسسية إلى وجود عدد من برامج كفالة الأيتام الكبرى العاملة في غزة. ومع ذلك، من الضروري الإشارة إلى **قيود جوهرية في البيانات:** فهذه الأرقام تمثل تقديرات المؤسسات بشأن قدرتها على الكفالة أو عدد المسجلين لديها، وليس عدد المستفيدين من دون تكرار الذين تم التحقق منهم. ومن المرجح وجود تداخل كبير، حيث يتلقى بعض الأطفال دعماً من أكثر من جهة، في حين قد لا يتلقى آخرون أي دعم.

أكبر البرامج الشاملة (بحسب التغطية المعلنة):

برنامج نور – مؤسسة التعاون: يكفل حالياً 20,863 يتيماً بالشراكة مع مجموعة بنك فلسطين. يقدم البرنامج خدمات شاملة تشمل الدعم المالي، والرعاية الصحية، والتعليم، والدعم النفسي والاجتماعي، والمأوى عند الحاجة، من خلال نظام كفالة فردية بقيمة 167 دولاراً شهرياً للطفل الواحد. ويركز البرنامج على الرعاية الشمولية طويلة الأمد عبر شراكات مع مؤسسات مجتمع مدني محلية تنفذ التدخلات في مختلف أنحاء غزة[23].

الإغاثة الإسلامية: تُدير هيئة الإغاثة الإسلامية أحد أكبر برامج كفالة الأيتام ذات المرجعية الدينية، حيث تدعم نحو 18,300 يتيم بمبلغ 70 دولاراً شهرياً لكل طفل. ويوفر البرنامج الاحتياجات الأساسية مثل المياه والغذاء والمأوى والرعاية الصحية والدعم النفسي من خلال نموذج كفالة فردية[24].

جمعية دار اليتيم الفلسطيني: تشير التقارير بكفالة 13,000 يتيم بتكلفة تبلغ 100 دولار شهرياً للفرد، مع التركيز على تقديم دعم مالي متكامل مع مساعدة تعليمية يتم تنفيذها عبر شراكات مجتمعية[25].

Human Appeal UK: تكفل حالياً 11,619 يتيماً بمبلغ 50 دولاراً شهرياً، مع تقديم دعم متكامل في مجالات التعليم والتغذية والدعم النفسي والاجتماعي[26].

Interpal: تدير برنامج كفالة فردية لنحو 10,000 طفل بمبلغ 30 دولار شهرياً، إلا أن هذا الرقم يشمل أيتاماً وأطفالاً من ذوي الإعاقة، مما يجعل العدد الدقيق للأيتام غير واضح. ويركز البرنامج على الدعم المالي لتلبية الاحتياجات الأساسية عبر شبكة قوية من الشراكات المحلية[27].

برامج أخرى ذات أهمية:

بيت المال (1,500 يتيم بمبلغ 400 دولار شهرياً، وهو أعلى مستوى كفالة، وقد افتتحت مؤخراً مدرسة الأمل للأطفال النازحين)، إنعاش الأسرة (تكفل حالياً 1,331 يتيماً، وتستهدف الوصول إلى 5,000 يتيم بمبلغ 100 دولار شهرياً).

Humaniti Muslimi (3,000 يتيم بمبلغ 50 دولاراً شهرياً)، **Orphans in Need UK** (2,556 يتيماً بمبلغ 40 دولاراً شهرياً)، **United Hands Relief & Development** (تستهدف 2,500 يتيم بمبلغ 65 دولاراً شهرياً)[28].

الوكالات الدولية والأممية

تقدم اليونيسف، والأونروا، ومنظمة إنقاذ الطفل، ولجنة الإنقاذ الدولية خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الطفل، ولمّ شمل الأسر عبر المجموعة الفرعية لحماية الطفل. وتركز هذه الجهات بشكل أساسي على الاستجابة الإنسانية الطارئة أكثر من بناء أنظمة رعاية طويلة الأمد.

- **اليونيسف:** تقدم خدمات الصحة النفسية، ومساحات تعليمية مؤقتة، وتنسق جهود الفاعلين في مجال حماية الطفل. وتشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 17,000 طفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه (وهي فئة أوسع من الأيتام).

- **الأونروا:** تتولى إدارة مراكز الإيواء الطارئة وتقديم الخدمات الأساسية للأسر النازحة، ومع ذلك، فإن تفويضها يشمل اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام ولا يقتصر على برامج مخصصة للأيتام وحدهم.

- **منظمة إنقاذ الطفل ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC):** تقدمان خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، ورصد الحماية، والمناصرة. وتشير النماذج التحليلية للجنة الانقاذ الدولية إلى أن أعداد الأيتام المحتملة قد تصل إلى 51,000 طفل عند احتساب المناطق التي يصعب الوصول إليها - وهو مجرد تقدير وهو تقدير إسقاطي وليس رقماً موثقاً[29].

تساهم هذه الوكالات بالخبرات الفنية وآليات التنسيق، إلا أن برامجها تظل في الغالب تدخلات إنسانية قصيرة المدى، تفتقر إلى التكامل المنهجي مع الأنظمة الوطنية الفلسطينية.

---

[23] Taawon, Noor Orphan Care Program documentation, 2024-2025.

[24] Islamic Relief, Gaza orphan sponsorship program data, 2025.

[25] Palestinian Orphan Home Association, program reports, 2025.

[26] Human Appeal UK, Gaza orphan program data, 2025.

[27] Interpal, orphan and vulnerable children program data, 2025.

[28] Various organizational reports and interviews, 2024-2025.

[29] International Rescue Committee, "Unaccompanied and Separated Children in Gaza," January 2025.

1.5.3 تحليل التغطية: ما نعرفه وما لا نعرفه

مشكلة الازدواجية في العدّ:

عند جمع أرقام الكفالات المعلنة من البرامج الكبرى المذكورة أعلاه، يتجاوز المجموع 80,000 طفل، أي أكثر بكثير من عدد الأيتام الموثق (58,554). ويشير هذا التفاوت إلى عدة احتمالات:

- **اختلاف التعريفات:** بعض البرامج تشمل فئات غير الأيتام (مثل الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو الأطفال المعرضين للخطر أو ذوي الإعاقة).
- **الازدواجية أو التكرار في التغطية:** قد يتلقى بعض الأطفال دعماً من أكثر من جهة في الوقت نفسه، مما يؤدي إلى احتسابهم أكثر من مرة.
- **تحديات جودة البيانات:** قد تعلن بعض المؤسسات عن قدرتها الاستيعابية، أو التعهدات بالكفالة، أو أرقام تاريخية، بدلاً من أعداد المستفيدين الفعليين الحاليين.
- **غياب سجل موحد:** يؤدي غياب سجل موحد وآلية تسجيل مركزية إلى زيادة احتمالات عدم الدقة.

ماذا يعني ذلك:

- **لا يمكن الجزم بعدد الأطفال الأيتام من بين 58,554 الذين يتلقّون دعمًا مستدامًا.**
- **قد يتلقى بعض الأطفال خدمات مفرطة، بينما يسقط آخرون ضمن فجوات النظام دون دعم.**
- **قد يتم توزيع الموارد بشكل غير كفؤ نتيجة تداخل التغطية.**
- **الأطفال الأكثر هشاشة — خاصة أولئك الذين يفتقرون إلى شبكات دعم مجتمعية أو يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها — هم الأكثر عرضة للتجاهل وعدم تلقي الخدمات.**

1.5.4 الفجوات المحددة وتحديات التنسيق

فجوات في الخدمات

حتى بافتراض وجود تغطية مثالية من البرامج القائمة، لا تزال هناك فجوات جوهرية:

- **استعادة الهوية القانونية:** عدد محدود من البرامج يتناول مسألة التوثيق المدني، أو شهادات الميلاد، أو إعادة بناء السجلات العائلية، مما يترك آلاف الأطفال "غير مرئيين قانونياً" فيما يتعلق بإدراجهم في قواعد البيانات الرسمية.
- **إضفاء الطابع القانوني على الوصاية:** ترتيبات الرعاية الأسرية الطارئة (رعاية الأقارب) تفتقر غالباً إلى الاعتراف القانوني، مما يعرّض حقوق الأطفال في الإرث واستقرارهم طويل الأمد للخطر.
- **الرعاية المتخصصة:** يتلقى الأطفال ذوو الاعاقات الشديدة، أو الأمراض المزمنة، أو الصدمات النفسية المعقّدة على خدمات محدودة، بسبب غياب المسح التفصيلي للاحتياجات.
- **دعم اليافعين:** تركز معظم البرامج على الأطفال الأصغر سناً؛ بينما يقع الأيتام الأكبر سناً (15–18 عاماً) في فجوات الدعم، رغم احتياجاتهم الخاصة في التعليم، والتدريب المهني، والمرافقة خلال انتقالهم إلى مرحلة الرشد.
- **عدم المساواة الجغرافية:** يواجه شمال غزة والمناطق المحاصرة قيوداً شديدة على الوصول البرامج الانسانية بسبب الوضع الأمني، مما يعني أن الأيتام في تلك المناطق يتلقون دعماً متقطعاً أو محدوداً.

تحديات التنسيق:

تشير الملاحظات الميدانية والمقابلات مع أصحاب المصلحة إلى وجود اختلالات منهجية في التنسيق:

- **غياب سجل موحد للمستفيدين:** لا تستطيع المؤسسات التحقق مما إذا كان الطفل يتلقى دعمًا من جهات أخرى.
- **تجزؤ أنظمة البيانات:** تحتفظ وزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة بقواعد بيانات منفصلة وغير مترابطة.
- **تكرار عمليات التقييم:** تفيد أسر بأنها خضعت لعمليات تقييم متكررة من جهات مختلفة دون أن تحصل بالضرورة على خدمات.
- **التنافس على الظهور:** تعطي بعض المؤسسات أولوية لإبراز أثرها أمام المانحين بدلاً من التنسيق مع غيرها، مما يؤدي إلى تكرار الجهود في المناطق سهلة الوصول، بينما تبقى المناطق النائية دون خدمة كافية.
- **التمويل قصير الأمد:** تعمل معظم البرامج بناءً دورات تمويل تتراوح بين 3 و12 شهراً، مما يحول دون تقديم التزامات طويلة الأمد للأطفال الذين يحتاجون إلى دعم مستمر لفترات تتراوح ما بين 10 إلى 18 عاماً.
- **ضعف الربط بين الإغاثة والتنمية:** تعمل الجهات الإنسانية والمؤسسات الفلسطينية في مسارات متوازية مع وجود تكامل محدود فيما بينها.

أصوات من الميدان:

"لا نعرف ما إذا كان الطفل الجالس أمامنا يتلقى دعماً من ثلاث جهات أخرى أم لا يتلقى أي دعم على الإطلاق. ليس لدينا نظام للتحقق. نحن نقوم بتقييمنا، وهم يقومون بتقييمهم، واليونيسف تقوم بتقييمها. الأسرة منهكة، وفي الوقت نفسه لا يمكن حتى الوصول إلى الأطفال في جباليا [شمال غزة]."

- أخصائي اجتماعي، مؤسسة رعاية أيتام في غزة، يوليو 2025.[30]

1.5.5 لماذا النهج الحالي غير كافٍ

تعكس التعبئة الاستثنائية للموارد التزام المجتمع الفلسطيني الراسخ بحماية الأيتام. . وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً بفضل حضورها المجتمعي القوي وثقة المجتمع بها وقدرتها على الاستجابة السريعة، ركيزة أساسية للبقاء على قيد الحياة في المرحلة الراهنة.

إلا أن النهج المجزأ الحالي لا يمكنه تلبية الاحتياجات طويلة الأمد لـ 58,554 طفلاً يحتاجون إلى دعم مستدام وشامل خلال مرحلة المراهقة وصولاً إلى سن الرشد:

- **أزمة الاستدامة:** لا يمكن للبرامج المعتمدة على تمويل قصير الأمد ضمان استمرارية الدعم لمدة تزيد عن 15 عاماً .عدم الكفاءة: يؤدي تداخل التغطية في بعض المناطق ووجود فجوات في مناطق أخرى، إلى جانب الأنظمة الإدارية المتوازية، إلى هدر الموارد المحدودة.
- **غياب المساءلة:** في ظل غياب بيانات موحدة، لا يمكن تحميل أي جهة مسؤولية ضمان وصول الدعم إلى كل طفل.
- **قابلية الانهيار:** إذا فقدت البرامج الكبرى تمويلها أو واجهت تعطيلات تشغيلية، فقد يفقد آلاف الأطفال دعمهم بين عشية وضحاها دون شبكة أمان بديلة.
- **غياب مسارات نحو الرشد:** تعالج البرامج الطارئة الاحتياجات العاجلة، لكنها لا تهيئ الأطفال للاعتماد على الذات، أو تكوين أسرة، أو الاستقلال الاقتصادي.

تتطلب هذه الأزمة تحولاً جوهرياً: من استجابة طارئة مجزأة إلى نظام وطني منسّق لرعاية الأيتام، قائم على المساءلة الواضحة، والبيانات الموحّدة، وتكامل أدوار جميع الجهات، وآليات تمويل مستدامة.

---

[30] Field interviews conducted by Taawon assessment team, July 2025.

1.6 فهم السياق التشغيلي المميز لغزة

ملاحظة حول السياق لا المقارنة: بعد توثيق أزمة غزة بالتفصيل في الفصل الأول، يصبح من الضروري استخلاص الظروف التشغيلية الخاصة التي تميز هذه الأزمة وتؤثر في تصميم الاستجابة. لا يهدف هذا التحليل إلى الادعاء بوجود استثنائية، أو التقليل من معاناة الأطفال في نزاعات أخرى، بل إلى تحديد التحديات التشغيلية والمنهجية التي تفسر لماذا تتطلب النماذج الإنسانية التقليدية تعديلاً جوهرياً في هذا السياق. فكل طفل محروم من رعاية والديه يستحق الحماية والدعم بغض النظر عن مكان وجوده. إن فهم خصوصية الظروف في غزة يساعد في تفسير الضرورات البرامجية التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني.

1.6.1 أربع سماتٍ محدِّدة

تعمل أزمة الأيتام في غزة ضمن ظروف تميزها عن غيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، وتحد من فعالية النماذج التقليدية للاستجابة:

1. **تركيز مكاني مكثف:** ينحصر 58,554 يتيماً ضمن مساحة لا تتجاوز 365 كم²، دون إمكانية للتوزع الجغرافي. وتواجه الجهات المقدّمة للخدمات أعباءً هائلة ضمن مساحة محدودة، في وقتٍ تعرّضت فيه شبكات الأسرة الممتدة نفسها للتفكك والاستنزاف.
2. **سرعة غير مسبوقة:** وصلت الأزمة إلى حجمها الحالي خلال ما يزيد قليلاً عن عام واحد، مما فاق قدرة منظومة حماية الطفل المصممة للنمو التدريجي. لم تتح للآليات المجتمعية الوقت الكافي للتكيف واقتصرت الاستجابة على نماذج التدخل السريع.
3. **انهيار كامل للمنظومة:** تعرّضت جميع ركائز الحماية الحكومية، والمجتمعية، والقانونية، والاقتصادية للتدهور في الوقت ذاته. وعلى خلاف السياقات ما بعد النزاع التي تحتفظ ببعض البنى الوظيفية، يتعين على غزة إعادة البناء من شبه الصفر، بالتوازي مع إدارة حالة طوارئ حادة.
4. **عزلة كاملة:** يؤدي إغلاق الحدود إلى اعتماد الأطفال بشكل كامل على الأنظمة المحلية. كما أصبحت خيارات الرعاية عبر الحدود، أو الإجلاء، أو نقل الأطفال — المستخدمة في أزمات أخرى — غير ممكنة، مما يجعل الحلول المحلية المستدامة الخيار الوحيد منذ البداية.

1.6.2 تداعيات ذلك على تصميم الأنظمة

تفرض هذه الخصائص المميزة تكيفات محددة على أطر حماية الطفل العالمية:

1. **نماذج استجابة عالية الكثافة:** يجب تصميم الخدمات للتعامل مع أعداد كبيرة ضمن مساحة جغرافية محدودة، دون خيارات للتوزّع الجغرافي.
2. **الانتشار السريع:** ينبغي أن تكون آليات الحماية قادرة على التوسّع الفوري، بدلًا من النمو التدريجي، نظراً لضيق الإطار الزمني واستمرار حالة الطوارئ.
3. **بناء النظام من نقطة الانهيار:** مع تدهور جميع ركائز الحماية في الوقت ذاته، يجب أن تركز الاستجابة على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية بالتوازي مع تقديم الخدمات الطارئة، في ظل غياب منصة مؤسسية مستقرة.
4. **الاعتماد الكامل على القدرات المحلية:** في ظل العزلة التامة لغزة، يعتمد أي مسار مستدام بالكامل على تعزيز المؤسسات الفلسطينية وشبكات المجتمع المحلي.
5. **التنسيق كضرورة للبقاء:** في ظل تعدد الجهات العاملة ضمن مساحة محدودة، يصبح التنسيق أمراً أساسياً لمنع الازدواجية وضمان شمولية التغطية.

يساهم فهم هذه الحقائق التشغيلية في توفير الأساس اللازم لدراسة الأطر القائمة على الأدلة في الفصل الثاني. فرغم أن الأطر العالمية تقدّم مبادئ مثبتة، إلا أن تطبيقها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق التشغيلي الفريد لغزة كما تم توثيقه في الفصل الأول.

2. الأطر القائمة على الأدلة

في ضوء الواقع التشغيلي الموثّق في الفصل الأول — لا سيما الكثافة السكانية العالية جدًا في غزة، وسرعة تفاقم الأزمة، والانهيار الكامل للمنظومة، والعزلة التامة، والتشتّت الواسع في جهود الاستجابة — ينبغي أن يستند الرؤية المستقبلية إلى أطر عمل قائمة على الأدلة، مع تكييفها بفعالية مع السياق المحلي. ويستعرض هذا الفصل أفضل الممارسات العالمية والخبرات المقارنة، بهدف تحديد المبادئ اللازمة للانتقال من استجابة طارئة مجزأة إلى أنظمة مستدامة.

2.1 الأطر والمعايير العالمية

على مدى العقدين الماضيين، أظهرت التجارب العالمية أن أنظمة حماية الطفل الفعالة تعمل كمنظومات متكاملة تربط بين السياسات، والخدمات، والعمل المجتمعي من خلال التنسيق، والبيانات، والمساءلة. وتوفر خمسة أطر رئيسية إرشادات ذات صلة بنهج غزة:

1. **إطار اليونيسف لتعزيز أنظمة حماية الطفل (2019):** يعزز هذا الإطار التنسيق الوطني بين القوانين والخدمات والمجتمعات، مع التأكيد على قيادة الحكومة، والسياسات المتمحورة حول الطفل، وتقديم الخدمات الشاملة على مستوى المجتمع، وأنظمة البيانات المشتركة للرصد والمساءلة. ويوفر هذا الإطار البنية اللازمة لربط المبادرات المجزأة في غزة ضمن نظام متماسك بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية[31].

2. **المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للرعاية البديلة للأطفال (2009):** تضع معايير عالمية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، وتُعطي أولوية للحلول القائمة على الأسرة والمجتمع على حساب الرعاية المؤسسية، استناداً إلى "مبدأ الضرورة" (بقاء الطفل مع أسرته متى أمكن) ونماذج الرعاية ضمن الأقارب. ويؤكد هذا الإطار على أهمية النهج الثقافي الفلسطيني القائم على رعاية الأسرة الممتدة، مع توفير معايير لتنظيم هذه الرعاية ودعمها من خلال المساعدة الاقتصادية، والاعتراف القانوني، والدعم النفسي والاجتماعي[32].

3. **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989):** ترسخ هذه الاتفاقية الحقوق الأساسية للطفل في البقاء، والنمو، والحماية، والمشاركة، وتشكل الأساس لأنظمة تتمحور حول الطفل. وتُعد فلسطين دولة موقّعة على الاتفاقية، مما يوفر إطاراً لتوحيد التعريفات الفلسطينية المتعددة (القانون المدني، وزارة التنمية الاجتماعية، قانون الأسرة، وزارة الأوقاف) ضمن معايير قائمة على الحقوق تشمل الحق في الحياة والنماء (المادة 6)، ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل (المادة 3)، والعلاقات الأسرية (المادة 9)، والحماية من العنف (المادة 19)، والحق في التعليم والصحة ومستوى معيشي لائق[33].

4. **سلسلة تقديم الحماية الاجتماعية – البنك الدولي (2018):** يوفّر هذا الإطار إرشادات تشغيلية للوصول إلى المستفيدين، والتسجيل، وتقديم المنافع، والمتابعة ضمن أنظمة الحماية الاجتماعية. وتشمل مكوناته قواعد بيانات موحّدة وقابلة للتكامل، وبروتوكولات لتقييم الاحتياجات، وآليات دفع فعّالة، وأنظمة لتتبع النتائج، مما يقدّم توجيهات عملية لتحويل برامج الكفالة المنفصلة إلى نظام موحّد يمتد من تحديد المستفيدين إلى تقديم الخدمات والمساءلة[34].

5. **المعايير الدنيا المشتركة لحماية الطفل في العمل الإنساني (2019):** تحدّد هذه المعايير مستويات الخدمة والتنسيق في سياقات الطوارئ، لضمان أن تكون التدخلات متسقة وأخلاقية ومتكاملة مع الأنظمة الوطنية. وتشمل هذه المعايير آليات التنسيق، وإدارة الحالات مع مسارات الإحالة، وخدمات الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتتبع ولمّ شمل الأسر. كما توفر إرشادات تشغيلية فورية، وتضع الأساس للانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة[35].

تشير هذه الأطر إلى تقاطعها حول مجموعة من المبادئ الأساسية: قيادة الحكومة الوطنية، أولوية الرعاية الأسرية، أنظمة بيانات موحدة، خدمات شاملة، وعمل منسق. غير أن تطبيقها في غزة يتطلب تكييفاً دقيقاً مع السياق التشغيلي الموثق في الفصل الأول.

---

[31] UNICEF, "Child Protection Systems Strengthening Framework," 2019.

[32] UN General Assembly, "Guidelines for the Alternative Care of Children," Resolution A/RES/64/142, February 24, 2010.

[33] United Nations, "Convention on the Rights of the Child," 1989.

[34] World Bank, "The State of Social Safety Nets 2018," 2018.

[35] Alliance for Child Protection in Humanitarian Action, "Minimum Standards for Child Protection in Humanitarian Action," 2019.

2.2 الخبرة العالمية المقارنة

لا تُعد ظاهرة اليُتم على نطاق واسع حكرًا على غزة. فمن رواندا إلى أوكرانيا، أنتجت النزاعات الكبرى والكوارث أجيالاً من الأطفال الأيتام والمنفصلين عن ذويهم. ويكشف تحليل كيفية تعامل مجتمعات مختلفة مع هذا التحدي، والانتقال من الإغاثة الطارئة إلى أنظمة رعاية منظمة ومؤسسية، في استخلاص دروس جوهرية.

الجدول 2.1: مقارنات لأزمات اليُتم عالمياً

الدولة/الأزمة	حجم ظاهرة اليُتم	النهج الأساسي	السياق / الإطار الزمني
رواندا (1994)	حوالي 500,000 يتيم	إعادة دمج قائمة على الأسرة والمجتمع؛ ملكية وطنية عبر تنسيق تقوده الحكومة	إعادة إعمار ما بعد الإبادة الجماعية (1994–2004)؛ انتقال من حالة الطوارئ إلى نظام وطني خلال 10 سنوات
سيراليون (2002–1991)	حوالي 60,000 يتيم / طفل منفصل عن أسرته	تتبع منهجي وإدارة حالات مجتمعية؛ شراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية	التعافي بعد النزاع (حرب 1991–2002)؛ إعادة إعمار 2002–2012)؛ بناء نظام ممتد على مدى طويل
سوريا (2011–حتى الآن)	حوالي مليون يتيم	برامج كفالة قائمة غالباً على جهات دينية ومنظمات غير حكومية تعمل بشكل مستقل	نزاع مستمر (2011–حتى الآن)؛ تراكم على مدى أكثر من 13 عاماً
اليمن (2015–حتى الآن)	حوالي 1.2 مليون يتيم (مزيج: نزاعات + فقر)	رعاية اجتماعية ممولة عبر الزكاة والأوقاف من خلال مؤسسات إسلامية	نزاع ممتد وفقر (2015–حتى الآن)؛ حالات مرتبطة بالحرب والفقر على مدى أكثر من 9 سنوات
أوكرانيا (2022–حتى الآن)	عشرات الآلاف من الأطفال المنفصلين / النازحين	سجل رقمي للأطفال وأنظمة تتبع آنية؛ قواعد بيانات تُدار حكومياً	نزاع نشط (2022–حتى الآن)؛ بنية رقمية مكنت استجابة سريعة
غزة (2023–حتى الآن)	أكثر من 58,500 يتيم	برامج كفالة متعددة (30–400 دولار شهرياً)؛ استجابة إنسانية طارئة	إبادة جماعية نشطة (أكتوبر 2023–حتى الآن)؛ الوصول إلى هذا الحجم خلال أقل من عامين بسرعة غير مسبوقة وكثافة ديموغرافية عالية

الدروس الأساسية من الخبرات العالمية:

عبر أزمات متنوعة، أثبتت التجارب أن أنظمة رعاية الأيتام المستدامة تنجح عندما تتحوّل روح التعاطف إلى منظومة متكاملة، بحيث تعمل البيانات، والأسر، والمؤسسات معاً في إطار مساءلة مشتركة. وفيما يلي أبرز الدروس المستفادة:

1. **من العمل الخيري إلى الأنظمة المؤسسية:** لا تصبح الجهود المجزأة مستدامة إلا من خلال أطر منسّقة تقودها الحكومات. فقد أظهرت تجربة رواندا أن التحوّل من الإغاثة الطارئة إلى نظام وطني قائم على الرعاية الأسرية يتطلب تكاملًا مؤسسيًا وملكية حكومية، حتى مع توفر الموارد. كما بيّنت تجربة سيراليون أن الشراكات بين الحكومة والمنظمات، مع تحديد واضح للأدوار، تسهم في منع الازدواجية وسد الفجوات. كما بيّن نموذج الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في سيراليون أن وجود آليات تنسيق بأدوار محددة يمنع الازدواجية ويسدّ الفجوات. أما في سياق غزة، فتتمثل الدروس المستفادة في ضرورة الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى نظام وطني متكامل تقوده الجهات الرسمية، مع إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية، والبرامج الكبرى (مثل نور – مؤسسة التعاون، والإغاثة الإسلامية، وجمعية دار اليتيم الفلسطيني)، إضافة إلى المزودين الأصغر، ضمن معايير موحّدة وإطار تنظيمي واضح.

2. **الأسرة والمجتمع أولاً:** ينمو الأطفال بشكل أفضل في بيئات أسرية ومجتمعية آمنة، وليس في مؤسسات الإيواء. فقد أثبتت تجربة رواندا في إعادة الإدماج المجتمعي، وتجربة سيراليون في تتبّع الأسر، تحقيق نتائج أفضل على المستوى النفسي والتنموي مقارنة بالرعاية المؤسسية. كما ركّزت أوكرانيا على إبقاء الأطفال ضمن أسرهم الممتدة حتى في ظل النزاع. **الدروس لغزة:** تعزيز نماذج الرعاية القائمة على الأقارب والأسر والمجتمع كركيزة أساسية للاستجابة، مع توفير الدعم الاقتصادي والنفسي للأسر الممتدة التي ترعى الأطفال الأيتام، بما ينسجم مع الثقافة الفلسطينية القائمة على رعاية الأسرة.

3. **توحيد البيانات وإدارة الحالات:** تضمن السجلات المشتركة وأنظمة الإحالة رؤية كل طفل ومنع الازدواجية. فقد ساعدت أنظمة إدارة الحالات في سيراليون على منع سقوط الأطفال ضمن الفجوات خلال التعافي طويل الأمد، بينما مكّن السجل الرقمي في أوكرانيا من التتبع الفوري رغم النزاع والنزوح. في المقابل، أدى غياب نظام بيانات موحّد في سوريا إلى استجابة مجزأة، حيث تم تسجيل بعض الأطفال أكثر من مرة، فيما بقي آخرون خارج نطاق الرصد. **الدروس لغزة:** إنشاء سجل وطني موحّد للأطفال يربط بين وزارة التنمية الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، مع معالجة التباينات بين البيانات الرسمية وبيانات المجتمع المدني

4. **ربط الإغاثة بالتنمية:** أقوى الأنظمة هي التي تربط المساعدات الإنسانية بالحماية الاجتماعية الوطنية. انتقلت رواندا تدريجياً من الطوارئ إلى نظام وطني مستدام. بينما يمثل اليمن مثالاً لتحذير من استمرار الطوارئ دون انتقال إلى بنى دائمة، مما أبقى الأطفال رهائن لتمويل غير مستقر. أما أوكرانيا فحافظت على أنظمة تقودها الحكومة حتى أثناء النزاع. **الدروس لغزة:** مواءمة دعم الأيتام مع أطر الحماية الاجتماعية والتعافي الأوسع، والانتقال من كفالات تعتمد على المانحين إلى برامج حماية اجتماعية وطنية مستدامة التمويل، عبر دمج أموال الزكاة، وموازنات حكومية، وشراكات دولية منظمة.

التحدّي الخاص بغزة:

في حين تقدّم هذه النماذج العالمية دروسًا مهمة، فإن سياق غزة، بوجود 58,554 طفلًا يتيماً ضمن مساحة 365 كم² خلال أقل من عامين، وفي ظل انهيار شبه كامل للمنظومة المؤسسية وحالة عزل تام، يفرض مستوى غير مسبوق من الإلحاح. فعلى عكس رواندا التي امتدّت عملية إعادة الإعمار فيها لعقدٍ كامل، أو سيراليون التي شهدت بناءً تدريجيًا للنظام، تجد غزة نفسها مطالَبة بتفعيل آليات استجابة سريعة بالتوازي مع إعادة بناء مؤسسات انهارت بالكامل. وبخلاف أوكرانيا التي حافظت على بنية حكومية قائمة، أو اليمن حيث استمرت شبكات الرعاية الإسلامية في أداء دورها، فإن غزة تبدأ عملياً من قدرة مؤسسية شبه معدومة. لذلك فإن الانتقال من العمل الخيري المُجزّأ إلى نظام متكامل ومنسّق ليس خياراً تنظيمياً فحسب، بل ضرورة أساسية لبقاء منظومة الحماية الاجتماعية واستمرار الاستجابة الخدمية.

3. التزام وطني مشترك تجاه أيتام غزة

3.1 اللحظة الفاصلة

في غضون ما يزيد قليلاً عن عام واحد، فقد 58,554 طفلاً في غزة أحد والديهم أو كليهما. خلف كل رقم طفل، هناك طفل شهِد فقدان عائلته، ونجا من القصف، وعانى الألم والجوع وحده. هؤلاء الأطفال لم يفقدوا والديهم فحسب، بل فقدوا منازلهم، ومدارسهم، وأحياءهم، ومجتمعاتهم وأصدقاءهم، أي البنية الإنسانية الأساسية لطفولتهم.

ومع ذلك، ورغم هذه الأزمة غير المسبوقة، تحرك المجتمع الفلسطيني بتعاطف استثنائي: حيث دعمت مؤسسات كبرى عشرات الآلاف من الأطفال، واحتضنت الأسر الممتدة أقاربها الأيتام رغم ما تعانيه من صدمات ونزوح، وساهمت المؤسسات الدينية في تعبّئة الموارد، ورفضت الشبكات المجتمعية التخلي عن أصغر أفرادها، فيما أدرك الشركاء الدوليون البعد الأخلاقي العاجل لهذه اللحظة.

إن السؤال المطروح أمامنا ليس ما إذا كانت غزة قادرة على رعاية أطفالها الأيتام، بل ما إذا كانت لدينا الإرادة الجماعية لتحويل تعاطفنا إلى منظومات، والتزامنا إلى تنسيق فعّال، ومواردنا إلى حماية مستدامة.

إنها لحظة فاصلة، لغزة وللفلسطينيين. فالطريقة التي نستجيب بها لما يقارب 60,000 طفل يتيم ستحدد هويتنا كمجتمع، والمستقبل الذي سنبنيه من ركام الإبادة.

3.2 رؤية: كل طفل مرئي، محمي، مدعوم

لا يُترك أي طفل يتيم خلف الركب. هذه ليست عبارة بلاغية، بل التزام قابل للتحقيق يستند إلى الأدلة المستسقاة من تجارب غزة نفسها ومن الخبرات العالمية. ويعني ذلك:

- **كل طفل مرئي:** معروف للنظام، مسجل في قاعدة بيانات موحدة، متتبع في مسيرته من الطفولة إلى الرشد.
- **كل طفل محمي:** يعيش في بيئة أسرية آمنة، محمي من الاستغلال، ويتمتع بهوية قانونية ووصاية تضمن حقوقه.
- **كل طفل مدعوم:** يتلقى رعاية شاملة ومستدامة وعالية الجودة تضمن تعليمه، وصحته، وتعافيه من الصدمات، واستعداده لحياة مستقلة.

تحقيق هذه الرؤية يتطلب تحولاً جوهرياً: من عمل خيري مجزأ إلى أنظمة متكاملة، ومن إغاثة طارئة إلى حماية اجتماعية مستدامة، ومن تنسيق عشوائي إلى شراكات منظمة تقوم على مساءلة واضحة.

كما تتطلب إطاراً يعزز نقاط القوة في غزة؛ صمود الأسر الممتدة، قوة الشبكات المجتمعية، وسخاء أدوات التمويل الإسلامي، والتزام المجتمع المدني الفلسطيني، مع بناء بنية مؤسسية تجعل هذه المقومات أكثر كفاءة واستدامة.

3.3 فجوة التنسيق

لنتخيل طفلة في السابعة من عمرها في خان يونس. فقدت والديها عندما انهار المبنى الذي كانوا يقيمون فيه، احتضنتها خالتها، التي ترعى أطفالها الثلاثة في منزل متضرر بلا دخل. تقدم لها إحدى المؤسسات الخيرية 50 دولاراً شهرياً كمساعدة نقدية. تشعر الخالة بالامتنان لكنها تعيش في حالة من العجز: فالطفلة تعاني من كوابيس، ولا تستطيع التركيز، وتحتاج إلى دعم نفسي لمعالجة الصدمة. إلا أن البرنامج يقدّم دعمًا نقديًا فقط. على بُعد ثلاثة شوارع، توفّر منظمة أخرى خدمات دعم نفسي لكنها لا تعلم بوجود هذه الطفلة لأن قوائم المستفيدين منفصلة. المدرسة التي كانت ترتادها لم تعد تعمل. العيادة المحلية تفتقر إلى خدمات طب الأطفال. أما مكتب وزارة التنمية الاجتماعية دُمر؛ ولم تُسجل حالتها في أي نظام حكومي رسمي.

هذه الطفلة "مدعومة"، لكنها ما زالت تسقط في الفجوات. ليس لأن خالتها تفتقر إلى الحب، ولا لأن المؤسسات تفتقر إلى الالتزام، ولا لأن المانحين يفتقرون إلى السخاء، بل لأن غياب النظام، أو بالأحرى غياب التنسيق، يجعل تلبية احتياجاتها أمراً غير ممكن.

يتكرر هذا النمط في أنحاء غزة. الأسر الممتدة توفر الرعاية لكنها تحتاج إلى دعم اقتصادي. في حين تمتلك منظمات المجتمع المدني الموارد لكنها لا ترى الصورة الكاملة. وتمتلك الوزارة الصلاحية القانونية للتنسيق، لكنها تفتقر إلى القدرة التشغيلية. وتمتلك وكالات الأمم المتحدة الخبرة الفنية لكنها تعمل ضمن أنظمة موازية. ويقدّم المانحون التمويل، لكنهم لا يستطيعون تحديد الفجوات المتبقية. كما توجّه المؤسسات الدينية أموال الزكاة، لكنها تعمل بمعزل عن الهياكل الرسمية.

كل جهة فاعلة ضرورية. وكل جهة تبذل جهدها. لكن في غياب التنسيق الذي يربط بينها، لا تتحوّل هذه الجهود إلى حماية منهجية متكاملة. فبعض الأطفال يتلقون خدمات من ثلاث جهات، بينما لا يتلقى آخرون أي دعم. بعض الأسر تحصل على رعاية شاملة، فيما يقتصر دعم أسر أخرى على المساعدات النقدية دون تلبية الاحتياجات التعليمية والصحية. تمثّل الطفلة في خان يونس آلاف الأطفال، مرئية لدى جهة واحدة، وغير مرئية لدى الآخرين، وتسقط بين فجوات النوايا الحسنة.

إن ما تحتاجه غزة ليس المزيد من المشاريع، بل إطاراً يتيح للبرامج القائمة رؤية الصورة الكاملة، ورؤية الطفل بشكل متكامل، وتنسيق الجهود، وضمان ألا يسقط أي طفل بين الفجوات.

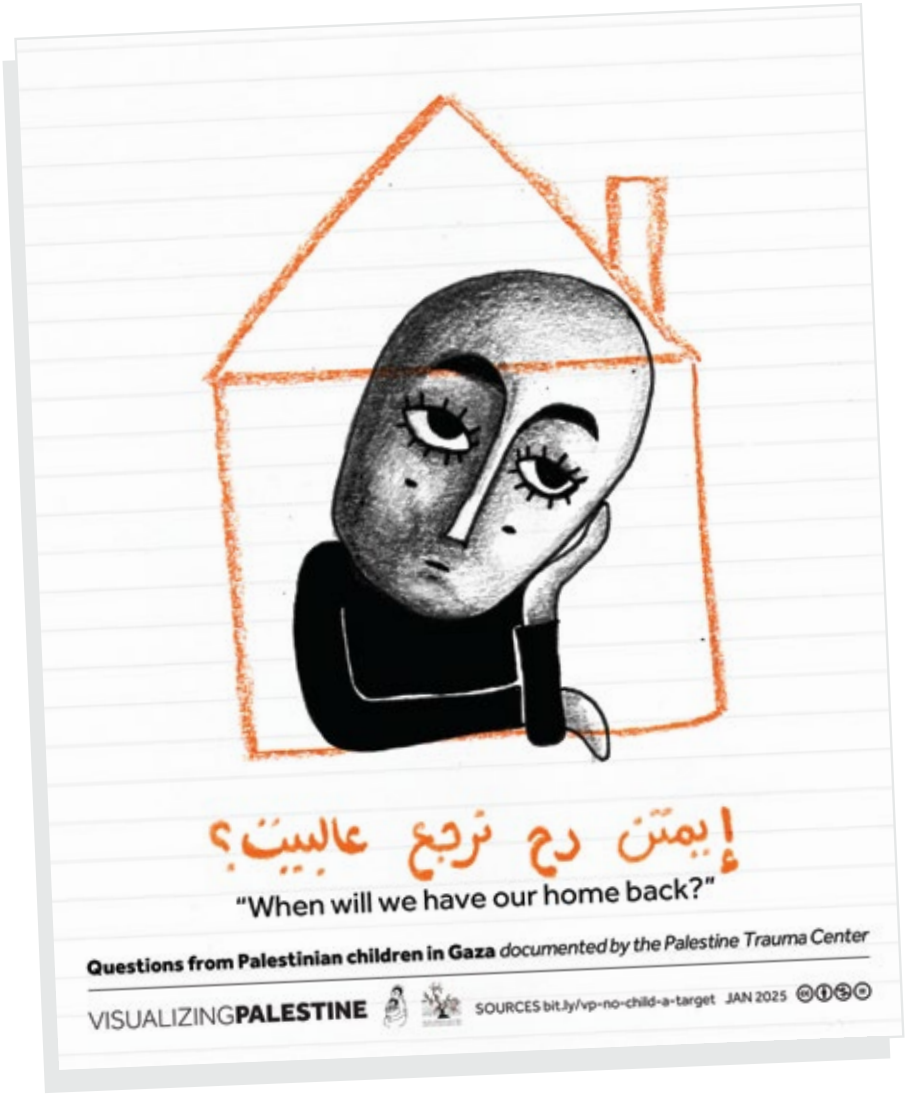

3.4 إطار رعاية الأيتام 360°: نموذج مقترح

استناداً إلى أكثر من 15 عاماً من العمل في دعم أيتام غزة، وبناءً على مشاورات واسعة مع الجهات الفلسطينية المعنية، يقترح هذا التقرير **"إطار رعاية الأيتام 360°"**، وهو نهج تنسيقي مصمم خصيصاً ليتلاءم مع واقع غزة.

يحمل هذا الإطار اسم **"360°"** لأنه يستند إلى رؤية شاملة وكاملة: الطفل بكامل أبعاده ضمن منظومته الكاملة، مدعوماً بنظام منسق يربط كل فاعل بالآخر (انظر الشكل 3.1).

الشكل 1: نموذج رعاية الأيتام 360°

كيف تم تطوير هذا الإطار

انبثق هذا الإطار من مصدرين رئيسيين:

- **الخبرة البرامجية لمؤسسة التعاون** من خلال برامج وجد ومستقبلي ونور، والتي امتدت عبر أزمات متعاقبة في قطاع غزة.
- **الأدلة المستمدة من الأطر العالمية لحماية الطفل** التي نجحت في الانتقال من استجابات طارئة مجزأة إلى أنظمة منسّقة ومستدامة.

يوفّر هذا الإطار **بنية مشتركة للعمل الجماعي**، من خلال تقديم لغة موحّدة، ومبادئ واضحة، وخارطة طريق يمكن لجميع الجهات المعنية الالتفاف حولها والعمل بموجبه.

الركائز الخمس للإطار المقترح

يحدّد هذا الإطار خمس التزامات أساسية، من شأن تبنّيها بصورة جماعية أن يُحدث تحولًا نوعياً في رعاية الأيتام في غزة، بالانتقال بها من جهود خيرية متفرقة إلى منظومة منسّقة ومتكاملة.

الجدول 3.1: الركائز الخمس لإطار رعاية الأيتام 360°

الركيزة	المبدأ الأساسي	الرؤية
1. كل طفل مرئي	لا طفل غير مرئي، ولا طفل منسي	نظام يضمن أن يكون لكل طفل يتيم اسم مُسجّل في قاعدة بيانات موحّدة، ومدير حالة يتابعه، وخطة رعاية منسّقة تضمن حصوله على دعم شامل. حين لا نعرف من هم الأطفال وماذا يتلقّون من خدمات، قد يسقطون بين الفجوات أو يُحتسبون أكثر من مرة. الرؤية هنا أن المرئية هي حماية، وأن البيانات في خدمة الكرامة.
2. الأسرة في الأساس	الأطفال ينمون في الأسر لا في المؤسسات	نظام يدعم الأسر بدل أن يحلّ محلّها. فالأسر الممتدة ترعى بالفعل آلاف الأيتام، لكنها تحتاج إلى دعم اقتصادي، ومساندة نفسية اجتماعية، واعتراف قانوني، وربط بالخدمات. الرعاية الأسرية هي الأصل، والرعاية البديلة استثناء، والمؤسسات هي الملاذ الأخير. هذا منسجم مع الثقافة الفلسطينية، والمبادئ الإسلامية، وأفضل الممارسات العالمية.
3. رعاية شاملة	من البقاء إلى التعافي إلى الازدهار	نظام يوفّر لكل طفل مساراً متكاملاً من الرعاية تتناسب مع عمره واحتياجاته. فالدعم النقدي يلبّي الاحتياجات اليومية، والتعليم يهيئ للمستقبل، والرعاية الصحية تحفظ الحياة، والدعم النفسي الاجتماعي يعزز التعافي. يحتاج الأطفال إلى جميع هذه الخدمات بشكل منسّق ومتكامل، لا إلى خدمات متفرقة بحسب ما يتاح لهم صدفة. الدعم الشامل يصبح القاعدة لا الاستثناء.
4. تنسيق الفاعلين	كل جهة فاعلة أساسية، ولا جهة كافية بمفردها	نظام تتولى فيه وزارة التنمية الاجتماعية التنسيق، وتقدّم منظمات المجتمع المدني الخدمات، وتسهم المؤسسات الدينية بدمج أموال الزكاة، وتوفر وكالات الأمم المتحدة الدعم الفني، ويعمل المانحون على مواءمة التمويل. كل جهة فاعلة ضرورية، لكن لا يمكن لأي جهة أن تعمل بمفردها. لكن لا يمكن لأي جهة العمل بمفردها. فالأدوار الواضحة تستبدل التنافس بالتعاون، ويعزز تبادل البيانات المساءلة المشتركة. فالتجزئة تهدر القوة الجماعية.
5. الاستدامة لما بعد الطوارئ	من العمل الخيري إلى الحماية الاجتماعية	نظام تُصبح فيه رعاية الأيتام استحقاقاً ضمن منظومة الحماية الاجتماعية الفلسطينية، لا عملاً خيرياً يعتمد على رغبة المانحين. فالأيتام يحتاجون إلى دعم يمتد لخمسة عشر عاماً، لا إلى دورات مشاريع قصيرة الأجل. ومن خلال دمج التمويل الاجتماعي الإسلامي، والموازنات الحكومية، والشراكات الدولية، يمكن بناء نظام تمويل مستدام ومتعدد المصادر. وبذلك تتحول استجابة الطوارئ اليوم إلى نظام مستدام.

Framework developed by Taawon based on Taawon's programmatic experience (2009-2025) and global child protection system-strengthening models (UNICEF 2019, UN Guidelines 2009, World Bank 2018).

تُحدِّد هذه الركائز الخمس الاتجاه العام، لا التفاصيل التشغيلية الدقيقة. فهي تقول ببساطة: هذه هي الالتزامات الجماعية التي نحتاجها، وهذا هو الشكل الذي ينبغي أن يبدو عليه النجاح. أما البناء الفعلي لهذا النظام، فيتطلب عملاً مشتركاً.

وقد صُمّم الإطار ليكون مرناً بطبيعته. فكيفية تنسيق وزارة التنمية الاجتماعية، وآليات تقديم الخدمات من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وسبل دمج موارد المؤسسات الدينية، وكيفية مواءمة المانحين لتمويلهم، كل هذه التفاصيل التشغيلية ينبغي أن تتبلور من خلال القيادة الجماعية والشراكات التي يدعو إليها هذا التقرير، وبما يتكيف مع الواقع المتغيّر في غزة.

3.5 من الإطار إلى التنفيذ: ما الذي يتطلبه النجاح؟

يحدّد إطار رعاية الأيتام 360° الوجهة، لكن الوصول إليها يتطلب ثلاث استثمارات تأسيسية، إلى جانب التزام جماعي من جميع الجهات الفاعلة.

الاستثمارات التأسيسية الثلاث:

1. **البنية التحتية للبيانات:** إنشاء سجل وطني موحّد للأطفال يربط بين وزارة التنمية الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وجميع مقدمي الخدمات. يُسجَّل فيه كل طفل يتيم برقم تعريفي فريد، مع إتاحة رؤية آنية توضح من يتلقى ماذا ومن أي جهة. هذا من شأنه معالجة الواقع الحالي حيث قد يسجّل بعض الأطفال لدى جهات متعددة، بينما يظل آخرون خارج أي نظام مرئي.

2. **القدرات المؤسسية:** استعادة القدرة التشغيلية لوزارة التنمية الاجتماعية للقيام بدورها التنسيقي. يشمل ذلك تدريب أكثر من 500 أخصائي اجتماعي ومدير حالة، وتفعيل آليات تنسيق تجمع جميع الأطراف الفاعلة، وتطوير أنظمة تقنية للمتابعة وضمان الجودة. فتمكين القيادة الفلسطينية يتطلب بناء القدرة الفلسطينية.

3. **توسيع نطاق الرعاية الشاملة:** توسيع نطاق النماذج الشاملة المثبتة الفعالية لتتجاوز تغطيتها الحالية. دعم الأسر الممتدة التي ترعى الأيتام، ودمج المساعدات المالية مع التعليم والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي. يسهم ذلك في تلبية الاحتياجات العاجلة في الوقت الذي يجري فيه بناء منظومة التنسيق المؤسسي.

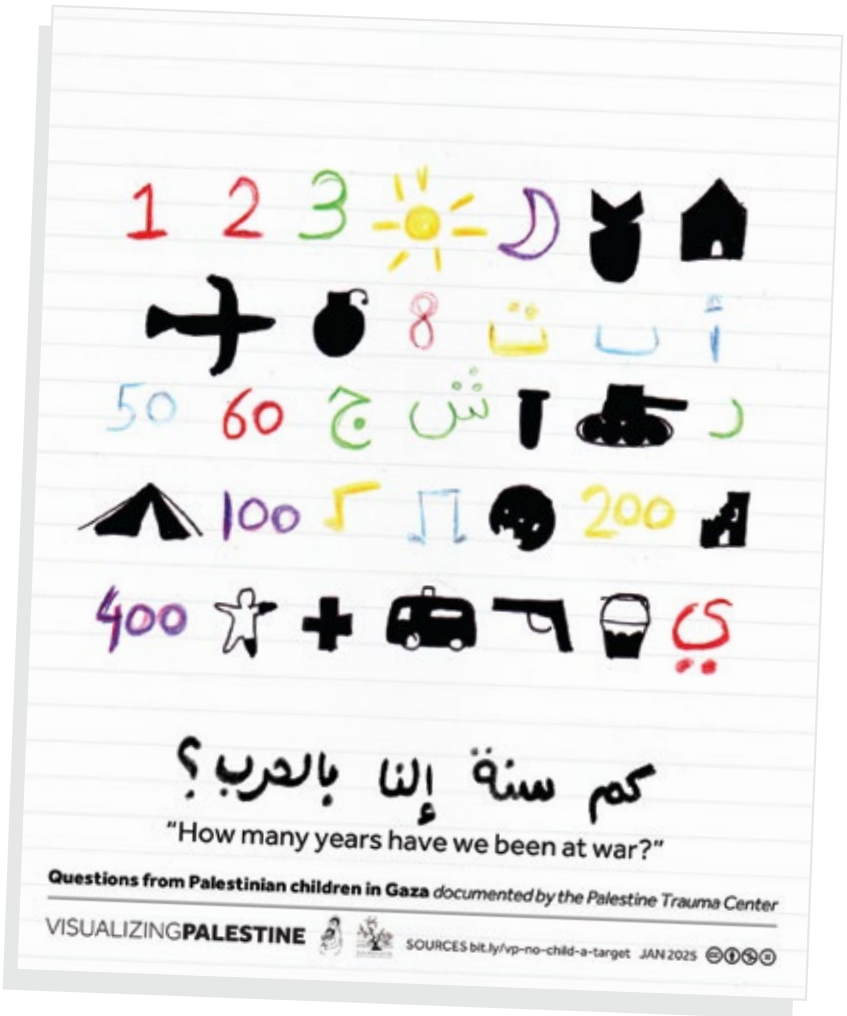

المراجع:

1. Palestinian Ministry of Health. "منظومة صحتي الالكترونية [Sehatty Electronic System]." Statistics accessed November 4, 2025. https://www.sehatty.ps.
2. UN Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory. "Israel has committed genocide in the Gaza Strip." September 16, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/israel-has-committed-genocide-gaza-strip-un-commission-finds.
3. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Humanitarian Situation Update - Gaza Strip," 2025, https://www.ochaopt.org/.
4. Ministry of Social Development, Gaza, internal operational reports, 2025.
5. Palestinian Civil Law, Law No. 4 of 2004. Available at: http://www.palestinianbasiclaw.org/.
6. Ministry of Social Development, Gaza. "Policy Guidance on Orphan Definition During Emergency." Internal memorandum, 2025.
7. Ministry of Awqaf and Religious Affairs, Gaza. "Religious Guidelines on Orphan Care and Kafala," 2024. Unpublished document.
8. Palestinian Child Law No. 7 of 2004 (amended 2012), Article 7. Palestinian Authority Official Gazette. [Available through UNICEF: https://www.unicef.org/sop/media/1151/file/Palestinian-Child-Law-2004.pdf].
9. UNICEF, "Orphans and Vulnerable Children: Definition and Measurement," 2025, https://data.unicef.org/topic/hivaids/orphans/; UN Convention on the Rights of the Child, 1989, Article 20, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child; UN General Assembly, "Guidelines for the Alternative Care of Children," A/RES/64/142, 2009, https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/64/142; ICRC, "Children in Armed Conflict: Protection Principles," 2013, https://www.icrc.org/en/publication/4043-children-protection-people-affected-armed-conflict; UNHCR, "Emergency Handbook: Unaccompanied and Separated Children," https://emergency.unhcr.org/protection/persons-risk/unaccompanied-and-separated-children.
10. UNICEF, "Children in Armed Conflict," 2025, https://www.unicef.org/protection/children-under-attack; ICRC, "Children in Armed Conflict: Protection Principles," 2013, https://www.icrc.org/en/publication/4043-children-protection-people-affected-armed-conflict.
11. UNICEF, "Social Orphans and Child Protection Systems," 2017; World Bank, "Children Without Parental Care in Protracted Crises," 2018, https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence.
12. Loveluck, Louisa and Sufian Taha. "In Gaza, 'Wounded Child, No Surviving Family' cases show depth of crisis." The Washington Post, February 29, 2024. https://www.washingtonpost.com/world/2024/02/29/gaza-children-wcnsf-orphans/.
13. Abu Haniyeh, Halima. "مبادرات دعم الأيتام والإدماج الاجتماعي خلال حرب الإبادة والعدوان على الشعب الفلسطيني" [Orphan Support and Social Integration Initiatives During the War of Genocide and Aggression on the Palestinian People]. Report submitted to Institute for Palestine Studies, October 5, 2025.
14. UNICEF. "Stories of loss and grief: At least 17,000 children are estimated to be unaccompanied or separated from their parents in the Gaza Strip." Press release, October 15, 2025. https://www.unicef.org/press-releases/stories-loss-and-grief-least-17000-children-are-estimated-be-unaccompanied-or.
15. Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). "Statistical Methodology for Child Welfare Indicators," 2022. https://www.pcbs.gov.ps/.
16. UNICEF. (2017). Syria crisis orphanhood assessments 2016–2017.
17. UNICEF. (2024). Yemen humanitarian situation report. World Bank. (2024). Yemen poverty and household fragmentation database.
18. UNICEF Ukraine. "Children Under Attack: Ukraine Crisis," 2024. https://www.unicef.org/emergencies/war-ukraine.
19. UNICEF Sudan. "Sudan's Children Face Catastrophic Crisis," 2025. https://www.unicef.org/press-releases/sudans-children-face-catastrophic-crisis.
20. UNICEF South Sudan. "Humanitarian Situation Report," 2024. https://www.unicef.org/reports/humanitarian-situation-report-south-sudan.
21. UNICEF Afghanistan. "Children in Afghanistan," 2024. https://www.unicef.org/afghanistan/children-afghanistan.
22. UNICEF Democratic Republic of Congo. "Humanitarian Action for Children," 2024. https://www.unicef.org/emergencies/democratic-republic-congo-emergency.
23. Taawon. "Noor Orphan Care Program Documentation," 2024-2025. Internal program reports. https://taawon.org/.
24. Islamic Relief. "Gaza Orphan Sponsorship Program Data," 2025. https://www.islamic-relief.org/appeals/palestine-emergency-appeal/.
25. Palestinian Orphan Home Association. "Program Reports," 2025.
26. Human Appeal UK. "Gaza Orphan Program Data," 2025. https://humanappeal.org.uk/appeals/palestine-emergency.
27. Interpal. "Orphan and Vulnerable Children Program Data," 2025. https://www.interpal.org/en/our-work/orphans-and-vulnerable-children.
28. Various organizational reports and field interviews conducted by Taawon assessment team, 2024-2025. [Unpublished primary research].
29. International Rescue Committee (IRC). "Unaccompanied and Separated Children in Gaza," January 2025. https://www.rescue.org/report/unaccompanied-and-separated-children-gaza.
30. Taawon assessment team. Field interview with social worker, Gaza-based orphan care organization, July 2025. [Unpublished primary research].
31. UNICEF. "Child Protection Systems Strengthening Framework," 2019. https://www.unicef.org/protection/child-protection-systems-strengthening.
32. United Nations General Assembly. "Guidelines for the Alternative Care of Children." Resolution A/RES/64/142, February 24, 2010. https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/64/142.
33. United Nations. "Convention on the Rights of the Child," 1989. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child.
34. World Bank. "The State of Social Safety Nets 2018," 2018. https://www.worldbank.org/en/topic/socialprotection.
35. Alliance for Child Protection in Humanitarian Action. "Minimum Standards for Child Protection in Humanitarian Action," 2019. https://alliancecpha.org/en/CPMS_home.
36. UNICEF. "Rwanda Country Reports," 1996, 2004. https://www.unicef.org/rwanda/reports; UNICEF. "Syria Crisis Humanitarian Situation Reports," 2018, 2024. https://www.unicef.org/mena/reports/syria-crisis-humanitarian-situation-report; Save the Children. "Sierra Leone: Children and Post-Conflict Recovery," 2002, 2009. https://www.savethechildren.org; World Bank. "Yemen Social Protection Assessment," 2023. https://www.worldbank.org/en/country/yemen; Ukraine Ministry of Social Policy. "Child Protection Reports," 2023-2024; Palestinian Ministry of Health, Sehatty Electronic System, November 2025.

الكلاب اللي أكلت جُثث الشهداء بتتحول لإنسان؟

"Do the dogs that eat the martyrs' bodies turn into humans?"

Questions from Palestinian children in Gaza *documented by the Palestine Trauma Center*

VISUALIZING**PALESTINE** SOURCES bit.ly/vp-no-child-a-target JAN 2025

TAAWON

تُعدّ مؤسسة التعاون إحدى أبرز المؤسسات الفلسطينية غير الربحية، وقد تأسست عام 1983، وتكرّس جهودها للنهوض بالتعليم والثقافة والتنمية المجتمعية والإغاثة الإنسانية، بهدف تمكين المجتمعات الفلسطينية والحفاظ على هويتها في فلسطين ومخيمات اللاجئين في لبنان.

www.taawon.org

للتواصل بشأن هذا التقرير أو للمشاركة في هذه المبادرة، يرجى إرسال بريد إلكتروني على:
prm@taawon.org